جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الفلسفة

ميدان : العلوم الاجتماعية

شعبة : الفلسفة

تخصص : فلسفة عامة

إعداد الطالب : العشي باديس

العنوان :

إشكالية الديمقراطية عند نعوم تشومسكي

نوقشت علنا يوم : 07/06/2022

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	عمر برابح	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيساً
02	رياض طاهير	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفًا ومقررًا
03	محمد الصديق بن غزالة	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

الإهداء

أتقدم بهذا العمل هدية متواضعة إلى: روح أبي الطاهرة و

إلى أفراد عائلتي و بأخص زملائي ،و الى أستاذي الفاضل

طاهير رياض. حفظه الله

العشي باديس

الشكر الله أولا

الشكروالعرفان

وأخيرا، فله الحمد والمنّة، ألا بفضل الله تتم الصالحات.

الحمد الله الذي بنعمته تم هذا البحث و الصلاة و السلام علي أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى الأستاذ :

رياض طاهير الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، اشكره لأنه أحاطني برعاية خاصة واهتمام بالغ

إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم العلمية.

إلى كل من وقف معنا بدعمه ودعائه وخاصة من قسم الفلسفة.

باديس العشي

مقدمة

تعد فلسفة نعوم تشومسكي (Noam Chomsky (1928 ، واحدة من أكثر الفلسفات المعاصرة ولاقت اهتماما واستقطابا بمزايا التاريخ البشري وروح العصر والتقدم والتطور العلمي الراهن ومجالاته البيئية والاقتصادية والسياسية لاهتمامات الباحثين العرب والمفكرين الغرب في السنوات الأخيرة، إلا أنها تندر بمبادئ التغير للإنسانية، ونجدها تؤصل للقيم الليبرالية والديمقراطية والحرية كمنظومة عالمية وطبيعة بشرية في الانسان ولعل هذا يرجع للنظرة النقدية مع تشومسكي التي ادت تشكلات فكرية وتاريخية وأسس سياسية تتناول مفاهيم إنسانية وديمقراطية لم تكن اكثر تداولا في الفلسفات التقليدية السابقة، مدينا فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها ولشركاتها الإعلامية.

ويؤكد على انها العدو الخطير للمبادئ والقيم التي يشهد العالم فيها أزمات وفبركة للمفاهيم والمصطلحات في حقول المعرفية يتماهى مع أي من تلك المفاهيم والدعايات الابستمولوجية، تزيف للحقائق وتجهيل الشعوب بينما ينفرد مثقفي النخبة الأمريكية إلى تصنيفها في مجال الهيمنة والإرهاب واستعباد واحتقار للرأي العام العالمي، والتي تبرز على أنها الدولة الأكثر مثالية الراعية للقيم وحقوق الإنسان العالمية وهذا هو حجر الأساس الذي تقوم عليه الفلسفة النقدية التشومسكية فهي نقداً لاذعاً لأنظمة الأكثر تورطاً في فساد الإنسانية بدءًا من اللينينية الماركسية وما شابهها من أنظمة توتاليتارية وسوفياتية متطفلة ومستبدة إلى غاية النظام الجديد الأكثر عدائية وأقل ديمقراطية كلياً، لا يمت بأي تغيرات جذرية للديمقراطية وللإنسانية، لم تشمل حتى مختلف جوانبها في الحياة الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بل كان أخطرها على الطبيعة البشرية نظراً للهوية المصطنعة التي تحملها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة القوانين والمواثيق عالمية، وهي في ظاهر شق من المكيافيلية المستبدة وتجتمع في قطيعة للماركسية مع الهيغلية وللسميثية في ما يعرف بدولة هوبز Thomas Hobbs (1588 - 1679) ،كتعزيز للديمقراطية وهي عداء للكانطية والفوضوية التحررية فإن

تشومسكية هي حامي ونفاذ للبشرية بإعادة فهم ورسم مسار للديمقراطية الأمريكية أكثر إبداعية من الديمقراطية توكفيلية ذات صلة بالقيم التنويرية .

من أجل توضيح وإبراز كيف يدين نعوم تشومسكي بضياع القيم الليبرالية الكلاسيكية و دورها السياسي في نظريته النقدية للنظام الديمقراطي الأمريكي الجديد، يتوجب علينا طرح الإشكالية التالية:

كيف فسر وحلل نعوم تشومسكي الديمقراطية؟ وهل استطاعت فلسفته النقدية بناء ديمقراطية أكثر إنسانية على أنقاض الديمقراطية الأمريكية؟

ومن خلال هذه الإشكالية، تبين لنا معالجة مجموعة من التساؤلات:

1- ما هو مفهوم الديمقراطية؟

2- كيف فرق تشومسكي بين الديمقراطية والا ديمقراطية ؟

3- ماهي عوائق الديمقراطية في السياسة والاقتصاد؟

4- ما مدى تأثير الإعلام في مزايا الديمقراطية ؟

ولمعالجة الاشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى فصليني أساسيين؛

ففي الفصل الأول كان عنوانه: إشكالية الديمقراطية عند نعوم تشومسكي، بحيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وكان المبحث الأول يتم تقسم العمل إلى فصلين بإضافة إلى مقدمة وخاتمة قائمة مراجع .

الفصل الثاني : الاقتصاد السياسي عند تشومسكي

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، الأول بعنوان القوة الاقتصادية وعلاقتها بالسياسة فمن خلال هذا المبحث يمكننا التعرف على متى و كيفية تشكل القوة الأمريكية وتبيان كيفية تأثيرها على العالم وايضا

تبيان اثر تلك القوة على دول العالم الثالث بالخصوص وتبيان مدى تأثير تلك القوة على السياسة العامة للدول اما المبحث الثاني الذي بعنوان النيوليبرالية فمن خلاله يتم التعرف على ماهيتها و نشأتها وتبيان اثرها على العلم وايضا من خلال هذا المبحث سيتم تبيان نضرة نعوم تشومسكي في ذلك و وأما في المبحث الثالث والذى بعنوان الحرية الاقتصادية عند نعوم تشومسكي فيتم من خلاله التطرق الى وجهة نضره في ذلك وكيفية معالجته للسياسات الاقتصادية القائمة في العالم .

ولتحليل الإشكالية السابقة، والتساؤلات الفرعية، اتبعنا مجموعة من المناهج، بداية بالمنهج التاريخي، الذي حاولنا فيه محاولة تتبع المسار التاريخي لمفهوم الديمقراطية، وعمدنا في مرحلة ثانية إلى المنهج التحليلي، وذلك بالعودة إلى النصوص الفلسفية الشومسكية ومحاولة تحليلها، وفي مرحلة ثالثة وأخيرة، اعتمدنا على المنهج النقدي، ويظهر ذلك في التعليق والتعقيب على كل نصوص نعوم تشومسكي.

ويعود اختياري لهذا الموضوع– إشكالية الديمقراطية عند نعوم تشومسكي –، لأن هذا مشروع يمثل أو يعبر عن تزيف حقيقة الوجود الإنساني و أهم التقاليد الكبرى الديمقراطية لليبرالية في السياسة العالمية والتي شكلت الأفق البراغماتي للفلسفة السياسية الأمريكية المعاصرة ، فبنظر لجدية البحث، بإضافة إلى دوافعه الذاتية وأخرى الموضوعية التي أصنفها في ما يلي .

أ) الدوافع الذاتية :

- ✓ اهتمامي بموضوعات الفلسفة الغربية السياسية المعاصرة .
- ✓ ميلي إلى التعرف على مبادى التي تأسس للديمقراطية صحيحة .
- ✓ شغفي بموضوعات السياسة .

ب) الدوافع الموضوعية :

- ✓ التعرف على أفكار تشومسكي .
- ✓ معرفة العلاقة ما بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية المعاصرة .
- ✓ اكتشاف دور الاقتصاد والقوة والسياسة واعلام امريكي في تزيف وعي العالم .

وتكمن أهمية بحثنا في أنه يحاول الكشف عن دور القيم الديمقراطية والليبرالية في تفسير طبيعة الإنسان السياسي المعاصر، وذلك لما لها من أهمية في المجتمعات الغربية، كما أن نصوص تشومسكي الفلسفية والسياسية، جديرة بالقراءة والتحليل، وخاصة في ظل تضارب وتشابك مختلف المجالات في السياسة.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا هي :

- ✓ غموض إنتاجه الفكري و سياسي ضمن مشروعه الديمقراطي .
- ✓ صعوبة الفصل بين الركام التاريخي من الفلسفي عند نعوم تشومسكي** .

** **نعوم تشومسكي، (1928) Noam Chomsky:** يُعتبر إفرام نعوم تشومسكي أمريكي يهودي من أبرز الفلاسفة والمثقفين في العصر الحديث، كما أنّه يعدّ أحد مؤسسي مجال العلوم المعرفية، حيث وصف سياساته الخاصة بشكلٍ واسعٍ على أنّها **فوضوية** واشتراكية تحررية. كان منتقدًا غير معتذر للسياسة الخارجية الأمريكية في البداية ركّز على التدريس والكتابة، في ماساتشوستس للتكنولوجيا **(MIT)**. ثم أصبح نشطًا فيها و **كمنظّرٍ سياسي**. أيضًا، ومنخرطًا بشكلٍ متزايدٍ في **النشاط اليساري**، وشارك في الاحتجاجات المناهضة للحرب فتنام أكثر تأثرا بيرتراند راسل إدوارد سعيد.
https://www.arageek.com/bio/noam-chomsky.

الفصل الأول: الفلسفة السياسية عند تشومسكي

المبحث الأول: الديمقراطية واللاديمقراطية

المبحث الثاني: الديمقراطية والعولمة

المبحث الثالث: الإعلام والديمقراطية

تمهيد:

مع وجود الدولة السياسية وانتقال الانسان من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية أي الى العيش ضمن جماعات والتي تحكمها اطر سياسية وكان ذلك من اجل صون الحقوق وتنظيم العلاقات بين الافراد والمساواة بينهم الا انه لم يحدث اي تغير في حفض الحقوق ومجال الحريات وبالأخص في الانظمة التي تعتبر نفسها تنتهج سياسة ديمقراطية في ذلك ونذكر على سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر نفسها على انها الدولة العالمية التي تراعي مصالح الانسانية و تحفظ الحقوق والحريات وايضا تدافع عنها وذلك من خلال مؤسساتها الليبرالية والاعلامية وعلى المستويان الداخلي والخارجي الا ان تشومسكي يري بانها تزيف للحقائق وفقط وفبركة لمنظومة الديمقراطية الداخلية منها والخارجية ومن هذا المنطلق نتساءل عن ماهية الديمقراطية ؟ وما علاقة السياسة الخارجية بالنظم الديمقراطية ؟ وكيف تؤثر المؤسسات الاعلامية على الديمقراطية ؟

المبحث الأول: الديمقراطية واللاديمقراطية عند تشومسكي

1)- مفهوم الديمقراطية: تعددت تعاريف واشتقاقات الديمقراطية عبر مختلف المراحل التاريخية، بحيث أن هذا الاختلاف يوحي إلى تشابك وترابط هذا المصطلح مع بقية المجالات الأخرى، ولهذا سنعمد في خطوة أولى إلى محاولة تحديد الاشتقاق اللغوي والمعنى الاصطلاحي للديمقراطية عبر المراحل التاريخية.

لغة: يرجع مصدر واصل كلمة ديمقراطية الي الإغريقيين حيث حددوا معناها وذلك باعتبارها جمعا بين مقطعين وهما "ديمو بمعني الشعب وكراسي بمعني السلطة ومن الاصل اللغوي نصل الي الديمقراطية عند اليونان هي حكم الشعب كله وليس فئة او طبقة او قطاع من

الشعب"[1] ويعني ذلك بان مصدر الديمقراطية يرجع الى في الاصل الى اليونانيين حيث تم ضبط وصياغة مبادئها وأسسها من طرفهم أي من طرف الفلاسفة والمفكرين اليونانيين وتعني حكم كل الشعب

وايضا تعرف في معجم لا لاند بانها« حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تميز على اساس المولد والثروة أو القدرة [2]». ومنه فإن الديمقراطية تعني حكم عامة الشعب دون التمييز بينهم، فلحكم يكون على اساس العدل والمساواة والحفاظ على حقوق والحريات

أو كما وصفها هيرودوت« حكم الكثرة التي يكون بيدها سلطان الحكم والادارة التي تهدف الي اقامة نظام سياسي تسوده المساوات بين افراد المجتمع مع تقرير مسؤولياته الحكم ومعاونيه امام جمهور المواطنين بوصفهم اصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة ومتابعة حكامهم[3]» ومنه نستنتج بان الديمقراطية تتيح للشعب العيش بكرامة وحرية وذلك للقيم السامية التي تحملها فتعتبر الديمقراطية نسق للحيات المثالية

وايضا كما نجد في المنجد للغة العربية هي حكم الشعب ذاته بداته اي نفسه بنفسه وما يميز هذا الحكم الاعتماد علي مبدا الحرية والعدل والمساوات. [4]

ومنه فإن الديمقراطية عبارة عن حكم الشعب لذاته ومن ثم يتم تحقيق كل المبادئ السامية من حماية للحريات والقيم المثالية لان الشعب هوا من يحكم نفسه بنفسه .

اصطلاحا : لقد تعددت مفاهيم الديمقراطية وذلك نتاج تطور مفهومها حيث ارتبطت العديد من الأيديولوجيات للحد الذي يعتبر فيه مجموع الحكام انهم ديمقراطيين للنخاع ويستثني من هذا

---

[1] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**،(باتنة: جامعة محمد خيضر ، مذكرة ماجستير،2012)، ص 118

[2] أندري لا لاند : **موسوعة لا لاند الفلسفية** ، تع : أحمد خليل ،(ط2، بيروت مج ، دار عويدات للنشر والطباعة 2008) ص259.

[3] مصطفى خشاب، **النظريات ومذاهب السياسية**، (ط 1؛ القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي، 1958)، ص 219.

[3] أحمد مختار عمر ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ،(ط1، بيروت : دار الشرق، 2000)، ص483 .

الاجماع الحكومة النازية الالمانية وايضا الحكومة الفاشية الايطالية اللذان اعلنا بصدق عدم ديمقراطية الحكم فيهما وانهما ينتهجان طريقة حكم الشعب كله وذلك بعيدا عن الديمقراطية وكل الانظمة الحكم في العالم كانت تعتبر نفسها انها ديمقراطية اي تنتهج النظام الديمقراطي فالديمقراطية اصبحت واجهة كل انظمة الحكم[1]، ومنه نستنتج بان الديمقراطية انتهجت في كل جل انحاء العالم فكل العالم تبنى النهج الديمقراطي وذلك لما تحمله الديمقراطية من قيم ومبادئ سامية الا ان الديمقراطية لم تعتمد وتنتج الا في حكومتين والتي تعرف بالنازية الالمانية والفاشية الايطالية.

والديمقراطية تعتبر بانها نظام يقوم علي مجموعة الاسس التي من خلالها يتم تنظيم العلاقات بين الشعب والحكام حيث انها تتكون من مجموعة الانظمة ومن خلالها تنتج العديد من الاثار ويتجدد شكل الديمقراطية علي اساس الظروف المعيشة للشعب وايضا على مجمل الممارسات الأساسية بها.[2]

ومنه فمن خلال القيم التي تحملها الديمقراطية تتنظم الحياة الاجتماعية وايضا يمكن تحديد الدول الديمقراطية من الدول الا ديمقراطية من خلال مجموعة القيم التي تحملها الديمقراطية كالضمان الحرية السياسة وغيرها وايضا من خلال الظروف المعيشية لعموم الشعب.

أما الديمقراطية عند تشومسكي فلها العديد من التعاريف نذكرها كالاتي:

1- الديمقراطية: هي ان يمتلك الشعب الامكانيات الضرورية لإدارة شؤونه بنفسه اي لديه الوسائل المادية والبشرية ما يؤهله الى التسيير الامثل لذاته وبذاته حيث بقول تشومسكي "يعتبر ان المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة

---

[1] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**،(باتنة ، جامعة محمد خيضر ، مذكرة ماجستير،2012) ص 119.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي**، (ط1؛بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص16.

في ادارة شؤونهم"[1]، ويعني ذلك بان الديمقراطية هي تحرر الشعب من كل السلطات الفوقية اي يتحرر من جميع قيود ومنها الدولة وأن يمتلك جميع وسائل الانتاج ويتم تسير الافراد انفسهم بأنفسهم وبذلك تتحقق الديمقراطية.

إن التعريف الذي قدمه نعوم تشومسكي، للديمقراطية قريب من الحياة السياسية اليوم، بحيث أنها مرتبطة في الأساس بالشعب وللشعب، أي أنها تستخدم كل الوسائل المتاحة قصد مشاركة العامة من الناس في تسيير شؤون الدولة أو الحكم، ونجد أن تعريف تشومسكي للديمقراطية لا يختلف عن سابقيه من فلاسفة ومفكري السياسة، المبنية على إرادة الشعب.

ويعرفها من زاوية أخرى، على أنها تتمثل في عدم ادارة الشعب لشؤونه وايضا لوسائل الاعلام حيث يقول "فهو ان يمنع العامة من ادارة شؤونهم وكذا ادارة وسائل الاعلام التي يجب ان تظل تحت السيطرة المشددة [2]".

ويقصد تشومسكي من خلال قوله هنا انه يرفض كل سلطة فوقية ،فيري بان تلك السلطات تؤدي الى انعدام الديمقراطية وايضا يؤكد تشومسكي على ضرورة السيطرة على الاعلام ومنعه من توجيه الراي العام بحيث يصبح ناقلا للحقيقة وفقط

الديمقراطية السياسة الأمريكية الخارجية .

تنتهج الولايات المتحدة الامريكية نظام ديمقراطي وتروج له، حيث تزعم بانها تبنى علاقاتها على اساس المرجعية الديمقراطية لتلك الدول وايضا على مدى احترامها لمبادئ الدمقراطية كالحرية بأشكالها وحقوق الانسان ويتمثل جوهرها تنفيذ ارادة شعب واحترام الاقليات بشكل عام، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية بانها حامية ديمقراطية وقبلة للديمقراطيين[3].

---

[1]، نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام**، الانجازات الهائلة للبروباغاندا، تر: أميمة عبد اللطيف،(ط1 القاهرة، دار 3 (الشروق الدولية للنشر، ،2003) ،ص7

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3].نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، تر: عادل المعلم ،(القاهرة ط1، دار الشروق ، ، 191998)، ص 14.

ومنه نستنتج بان الولايات المتحدة الامريكية تبرز نفسها على انها نظام ديمقراطي ويدعم كافة الانظمة للديمقراطية تظهر للعالم بان سياستها الداخلية والخارجية تقوم على اسس ديمقراطية.

تبرز الولايات المتحدة الامريكية بانها نضام ينتهج الديمقراطية في سياستها الا انها في سياستها الخارجية تتحالف مع المنظمات والحكومات غير شرعية وتتدخل في شؤون دول الاجنبية وتدعم الانقلابات وتقدم لهم مساعدات سرية رغم انها تدعو للحرية وديمقراطية كما هو الحال في ايران حيث دعمت شاه ايران واعادته الى الحكم وذلك من خلال مخابراتها .[1]

ومن خلال ما سبق، نستنتج ان النظام الامريكي يزعم بانه ديمقراطي، الا انه على العكس من ذلك حيث يدعي الديمقراطية، الا انه على العكس من ذلك حيث هذا النظام قائم على تزييف الحقائق عموما ويدعم المتمردين والانقلابين الذين من خلالهم يتم الهيمنة والسيطرة على تلك الدول.

لقد كان الشعب الايراني رافضا انقلاب الشاه على ابيه ومن خلال هذا الدعم استأنف شاه حكمه وقام باعتقال واغتيال الالاف من الايرانيين وقد نهبت الولايات المتحدة الامريكية خيرات الدولة من بترول ومواد خامة[2].

ومنه نستنتج بان هناك دول من الشرق الاوسط كانت تنتهج سياسة غير ديمقراطية بل يمكن تصنيفها ضمن الحكومات الاستبدادية وذلك بسبب ما تقوم به من اضطهادها لشعوبها وعدم اعطائهم لحقوقهم وفرض عليهم الحكم بقوة والنار وغير ذلك من السياسات التي تبرهن على استبدادية الحكم في تلك الدول وتؤكد على انعدام الديمقراطية فيها.

في اواخر سبعينات القرن الماضي؛ شهد العالم تظاهرات قوبلت بتصدي عنيف من الجيش وشرطة ومع ذلك قامت ولايات المتحدة الامريكية بإرسال مخابراتها ليخططوا لتصفية تلك

---

[2] نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق، ص 77.

[3] المصدر نفسه، ص.78

مظاهرات ويساهموا في بقاء شاه على راس الحكم كما هو الحال في روسيا، حيث دعمت بوريس يلتسن" الذي قام بتعطيل البرلمان وعمل المحكمة الدستورية العليا وقد اصدر البرلمان بيانا جاء فيه ان الرئيس مخالف للدستور وما يصبح طبق للدستور واجب تنحيته وبعد هذا القرار ضرب يلتسن حصار البرلمان باسلاك شائكة بنوع يسمى حلزون بورمو وهو محرم دوليا وايضا قطع عليهم الماء والكهرباء وفيما بعد قام بقصف البرلمان وقد سقط اكثر من (1500) ضحية وكان رد فعل ولايات المتحدة الامريكية بانها تدعم رئيس يلتسن وستكون في خدمة حكمه حيث قال يلتسن وزير الخارجية الامريكي نظيره روسي اثناء الحصار لقوات الخاصة للبرلمان ان تكون بجانبكم وقتما تحتجون اليه[1].

ومنه نستنتج بان النظام الامريكي غير ديمقراطي وذلك للعديد من العوامل من ابرزها دعمه للانقلابات العسكرية ومن يخدم مصالحه وفقط ولم تكن تهتم امريكا للديمقراطية ومبادئها فقد كانت تسعى في سياستها الخارجية الى الهيمنة على دول العالم وبالخصوص دول العالم الثالث وكانت تهيمن عليهم من خلال دعمها لمن يخدم مصالحها ويحفظ لها مزيدا من النفوذ والسيطرة وخاصة ما تعلق بجانب النفط وغيره من المواد الحيوية.

وقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية الأنظمة الموالية لها وذلك من اجل استنزاف خيرات الدول ومن اجل الهيمنة على كل دول العالم وتعتبر بان التهديد الرئيسي لنظامها يأتي من دول العالم الثالث[2] ، ومنه نستنتج بان الولايات المتحدة كانت تدعم الانقلابات والحكومات الغير شرعية فقد كانت لا تحترم سيادة الدول فكان شغلها الشاغل بسط نفوذها على دول العالم والهيمنة عليهم فسياسة امريكا الخارجية تقوم على استغلال ثروات الدول الفقيرة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال دعمها للعملاء و الخونة والغير وطنين في العديد من دول العالم وخاصة دول العالم الثالث

[1].نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق، ص 19

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

التي تتميز بلدانهم باحتوائها على ثروات باطنية هامة حيث يسهل تلك العملاء والانقلابين على الولايات المتحدة استغلال ثروات بلدانهم بطريقة قانونية وليست عن طرق غير ذلك كالاحتلال المباشر مثل ما كان سابقا.

فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية ومخابراتها الي منع وصول الوطنين الي الحكم واستعملت كافة الطرق والوسائل المشروعة والغير ذلك من اجل ذلك واذا ما وصل هؤلاء الوطنين الي الحكم قامت بعزلهم ونصبت من يخدمها ويخدم مصالحها الخاصة حيث تدعم الولايات المتحدة وتنصب الحكومات التي تفضل الاستثمار الخاص سواء المحلي منة او الاجنبي وايضا تدعم الحكومات التي تسهل نقل الاموال للخارج وذلك لأسباب عديدة ومن ابرزها جعل اقتصادات تلك الدول راكدة وخاضعة للسيطرة.

أيضا سعت العديد من دول العالم الثالث الي سلك نهج الديمقراطية والي القيام بإصلاحات في شتى المجالات لكن هناك فئة قليلة من المجتمع كانت ترفض تلك الاجراءات الرامية الى الاصلاح بشكل عام والى بناء نظام ديمقراطي ذلك لارتباط مصالحها بالولايات المتحدة الامريكية , ومنه نستخلص ان امريكا كانت تركز في هيمنتها على دول العالم الثالث وذلك للعديد من الاسباب وابرزها تركز الثروة الخام في تلك الدول ومن اجل كسب تلك الثروات دعمت الانقلابات من اجل تنصيب من يخدم مصالحها ولم تترك المجال للوطنين للقيادة وللوصول للسلطة لان ذلك يحرمها من نهب ثروات تلك الدول فقد سعت الى منع وصولهم الى الحكم ودعمت غيرهم ممن يقوموا بتسهيل بسط النفوذ على تلك ثروات الخام[1].

وقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية من يخدم مصالحها بشكل عام وكان اغلب من قامت بدعمهم العسكريين بدرجة اولى وايضا السياسيين لاكن بدرجة ثانية اي بدرجة اقل حيث كانت تعتمد عليهم من اجل منع وصول الوطنيين للحكم وايضا لعزلهم ان وصلوا للحكم ومن اجل ترك

[1] تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق، ص 20

انطباع حسن لدى سكان دول العالم الثالث كانت الولايات المتحدة تعطي بعض الامتيازات للعمال البسطاء وذلك من اجل ترك انطباع جيد عن الولايات المتحدة لا غير واعطاء صورة مثالية عنها حيث يقول أيزنهاور: « كي نحافظ على امريكا اللاتينية في الصف يجب تدعمهم قليلا حتى تجعلهم يعتقدون انك تحبهم ».[1]

ويقصد هنا إيزنهاور انه من اجل ابقاء الهيمنة على دول امريكا اللاتينية يستلزم الامر تبيان لعامة الشعب ان الولايات المتحدة تقوم بدعم دولهم وانها تقوم باستثمارات من شانها ان تقوي وتبني اقتصادهم وذلك من اجل كسب ود ورضاء مواطني تلك الدول على امريكا وجعلهم يأخذون صورة جيده عنها .

فالولايات المتحدة كانت تعارض كل الحكومات التي غير موالية لها ورافضة للتدخل في شؤونها السياسية والاقتصادية بدرجة اولى والثقافية والاجتماعية وغيرها من المجالات وتدعم الحكومات الموالية لها من اجل الحفاض عليها وضمان بقائها خاضعة لسيطرتها. [2] ومنه نستنتج بان الولايات المتحدة كانت تمارس في سياسة يمكن اعتبارها بانها لا أخلاقية تجاه الدول الرامية والتي تنزع نحو بناء ديمقراطيات حقيقية وقد كانت تهدف الى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الهيمنة على دول العالم.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بانها نظام يدعو للديمقراطية و تقدم نفسها في ثوب حامية الدمقراطية في حين ان ممارساتها توكد عكس ذلك كما بينته واكدت علية الدراسات الدولية فئدا تعارضت مصالحها مع انظمة الحكم سعت الى الاطاحة بها بشتى الطرق الممكنة وقد كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لخدمة مصالح مستثمريها وفقط وذلك كان شغلها الشاغل حيث اذا لم مست ما صالح مستثمريها سعت من اجل تغير ذلك الوضع فكانت الولايات المتحدة

[1] نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق ، ص 20 .

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تستعمل شتى الطرق والوسائل من اجل مصالح المستثمرين التابعين لها وما يميز ذلك انها كانت تسعى لتغير الوضع في البلدان وذلك من اجل مستثمريها وحتى لو كان على حساب شعوب تلك الدول ولو كلف ذلك حتى خراب تلك الدول.

ومنه فإن الولايات المتحدة نضام قائم على سياسة استعمارية حتى وان كانت غير بارزة للعيان ويمكن استخلاص ذلك من خلال السياسات التي تنتهجها ضد الدول حيث اصبحت تهيمن على العديد من الدول من خلال العديد من الوسائل ومن بينها دعم الانقلابين وغير الوطنين في تلك الدول من اجل تحقيق مصالحها ونهب ثروات تلك الدول .

وكما اكد على ذلك تشومسكي حيث يقول «عندما تتعرض حقوق المستثمرين الأمريكيين للتهديد فعلى الديمقراطية ان ترحل ولا باس ان يحل محلها حكام التعذيب والقتل».[1] ويقصد تشومسكي من خلال قوله هنا؛ ان الولايات المتحدة الامريكية كانت عندما تكون مصالحها غير امنة ويمكن ان تحرم منها كانت تستعمل كافة الوسائل من اجل ضمان مصالحها والابقاء على هيمنتها حتى وان كلف الامر استعمال وسائل من شانها ان تبرز للعالم بان النظام الامريكي يمارس سياسة دكتاتورية ويمكن ايضا اعتبار ان سياسة امريكا عبارة عن سياسة ميكا فيلة ويمكن استنتاج ذلك من خلال سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

وقد اعاقت الولايات المتحدة الامريكية الحكومات البرلمانية ايضا ودعمت الانقلابات العسكرية ومنعت الأنظمة الديمقراطية من الوصول الى الحكم ومن بين الانقلابات التي دعمتها الانقلاب العسكري في البرازيل عام (1964) وايضا الانقلاب العسكري في دولة الشيلي عام (1973) وغيرها من الانقلابات العديدة وايضا كانت تدعم الارهابين من اجل منع وصول الوطنين للحكم وذلك من اجل الحفاض على مصالحها وابقاء تلك الهيمنة المفروضة على تلك الدول وتبديد كل افكار التحرر الرامية للدمقراطية فمن خلال دعمها لتلك الارهابين سحقت من خلالها

[1] نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق، ص 21

جل افكار التحرر الرامية الى التخلص من تلك القيود المفروضة عليهم وايضا الافكار الهادفة نحو النزوع نحو بناء نظام ديمقراطي حقيقي ولم تستثني الولايات المتحدة في سياستها هذه الشعوب الفقيرة او الغنية حيث كانت الدول لديها على حد سواء, ومنه نستنتج ان الولايات المتحدة لم تكن تحترم سيادة الدول وكانت تدعم الحركات الانقلابية من اجل انهاء اي شكل من الاشكال التي تهدف الى بناء ديمقراطيات حقيقية فكانت دعم الانقلابات والحركات الارهابية من اجل إضهاج بناء اي شكل من اشكال الديمقراطية .

وكانت تعتبر امريكا ان الدول الضعيفة هي التي تشكل اكبر تهديدا عليها حيث كانت تعتبرها بانها الخطر الأعظم ومن بين الامثلة على هذه الدول لاوس والتي كانت تعنبر في تلك الحقبة من افقر دول العالم وقد كان اغلب سكان هذه الدول لا يعقلون حتى على اسم دولتهم وما ان سعى سكان دولة لاوس الى القيام بإصلاحات وبالخصوص اصلاحات اجتماعية حتى قامت الولايات المتحدة بقصفها بالعديد من القنابل وكان كل هذا الامر في سرية تامة ولم يتم الاعلان عنها اطلاقا ومن خلال هذه العملية تم القيام بإضهاج تلك العملية الهادفة للقيام بعمليات اصلاحية والتغير من ذلك الوضع الذي كان سائد سابقا[1].

ومنه نستنتج ان امريكا كانت تهدف الى منع الدول من بناء ديمقراطيات حقيقة حيث ان اي دولة كانت تهدف الى ذلك الا واجهضت الولايات المتحدة تلك الحركة التي تهدف لبناء أنظمة وفق اسس ديمقراطية.

إن ما قامت به الولايات المتحدة من انتهاك لسيادة الدول وايضا هيمنتها عليهم وما شبه ذلك راجع الى اعتقاد السائد لديها والتي تعتبر من خلاله انه كلما كانت الدولة ضعيفة كلما زاد خطرها عليها حيث كانت تقوم بإضهاج وافشال اية عملية اصلاحية وتمنع الوطنين والنزهاء من الوصول الى السلطة وذلك من اجل الابقاء والمحافظة على تلك الهيمنة المفروضة على تلك

[1] نعوم تشومسكي ، ماذا يريد العم سام ، المصدر السابق، ص 22 .

الدول وايضا الاهم من ذلك هو منع الدول الاخرى من الاقتداء بالدول التي يمكن ان تنجح في الوصول الى الديمقراطية فكانت تمنع وتحبط اية عملية اصلاحية في تلك الدول حيث كانت الولايات المتحدة تعتبر انه اذا نجحت اية دولة من تلك الدول فإنها مثالا وقدوة للدول التي كانت مثلها اي الدول الفقيرة المتخلفة التي نهبت ثرواتها وسلبت خيراتها وفرضت عليها الهيمنة والتبعية[1], ومنه نستنتج بان الولايات المتحدة منعت اي دولة من بناء ديمقراطيات حقيقة وذلك من اجل ابقاء الهيمنة عليها وايضا من اجل عدم اقتداء الدول ببعضها حيث انه اذا نجحت اي دولة فإنه بالضرورة سوف تظهر حركات تحررية تقتدي بالدول التي نجحت وحققت ديمقراطيات وعلى اسسها ومبادئها الحقيقية

وايضا يقول تشومسكي« فخوفهم الحقيقي كان من نجاح شعوب الهند الصينية في تحقيق استقلالهم وتامين اقتصادهم وعدالتهم فحين اذن سيقول شعب تيلاند ولماذا لا نستطيع نحن كذلك ومن ثم نسمع ماليزيا تقول ونحن ايضا ومن بعدها إندونيسيا ومن ثم تخسر الولايات المتحدة مجالها العظيم ».[2]

ومنه نستنتج ان السبب والعامل الرئيسي الذى جعل الأمريكيين لينتهجو هذا النهج هو الخوف من تلك الاصلاحات الاجتماعية منها والاقتصادية بالخصوص وايضا الرهب من سيرورة تلك الاصلاحات على العديد من دول العالم وبذلك سوف تفقد الولايات المتحدة مصالحها والتي كانت اولى اهتماماتها وتفقد هيبتها ومكانتها في العالم والتي كانت تعمل عليها على مر السنين .

ورغم كل ذلك ورغم ما قامت به الولايات المتحدة الا ان تشومسكي يعتبرها بانها اول مجتمع ديمقراطي في العصر الحديث حيث كان يعتبرها مثالا للدمقراطية ويعتبر بان الدول كانت تسعى

[1] نعوم تشومسكي ، **ماذا يريد العم سام** ، المصدر السابق، ص23

[2] .المصدر نفسه، الصفحة نفسها

لان تحذوا حذوها وتقتدي بها والسير على نهجها ومن بين ابر اشكال الديمقراطية فيها حرية التعبير حيث كانت حسبه حرية مطلقة في ابداء الآراء والمواقف فكانت تتصدر قائمة الدول التي توجد بها حرية التعبير وابداء الأداء وغيرها من الامور التي تتعلق بالحرية في العبير عموما ورغم كل هذا الا انه هناك امور تثير الشك والريب في الدمقراطية بأمريكا وبالخصوص ما تعلق بالجانب السياسي فقد برزت ملامح ثير الشك وتظهر بعدم ديمقراطية النظام السياسي الامريكي وذلك بتدخل العديد من العوامل والتي تؤثر في السياسة الامريكية كالأعلام وغيره [1], ومنه نستنتج ايضا ان الولايات المتحدة رغم ما تقوم به من سياسات منافية للأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الا انها حافظت على العديد من المبادئ التي تدعو اليها الديمقراطية مثل حرية ابداء الآراء وغير ذلك والتي تعتبر ممنوعة في العديد من دول العالم.

يعتبر الاعلام بانه وضف من اجل خدمة بعض السياسيين وقد كان ايضا مساهما في توجيه الرائي العام حيث تدخل الاعلام واثر سلبيا على الديمقراطية واسسها [2]ومه فإن للإعلام دور كبير في العملية السياسية حيث له تأثيرات كبرى على ذلك فقد وضف الاعلام توظيفا سلبيا حيث وضف من اجل اجندة خاصة ومن اجل اهداف سياسية معنية فمن خلاله يتم توجيه الآراء وتوجيه الراي العام من اجل مصالح معينه

وايضا كان لرجال المال والاعمال دور كغيرهم من الاعلامين في المساس بالديمقراطية حيث كان رجال المال يبسطون سيطرتهم المطلقة على الحكم وبطريقة غير مباشرة حيث يقول تشومسكي: «ان سادة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية هم راس ماليون والصناعيون الامريكيون مجتمعين[3] » ويقصد تشومسكي من خلال هدا المنطلق ان الحكام في الولايات المتحدة

---

[1]. نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة**، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي، (ط1؛ لبنان: دار الكتاب العربي، 2007) ، ص252

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3]نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعكي،(لبنان، دار الكتاب العربي ،ط1 ، 2007.)، ص 254

الامريكية يمثلون اصحاب المال ورجال الاعمال فهم نصبو عن طريقهم وذلك من خلال تفعيل العديد من الوسائل كدعاية لهم وغير ذلك وكل هذا من اجل وصولهم للحكم ويمكنهم من خلالهم التأثير على عامة المجتمع والهيمنة على العمال والشعب بواسطة تلك الحكام المنصبين اساسا من طرفهم اي بواسطة رجال المال والاعمال.

يعتبر تشومسكي انه مادام هناك وجود هيمنة من طرف رجال المال والاعمال على ابرز القطاعات واكثرها حيوية كالصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات وايضا قيامهم بالسيطرة على الاعلام وذلك من خلال تمويلهم للمؤسسات الاعلامية وقيام الاعلام بالدعاية لهم فانه لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بل ديمقراطية مزيفة وحسب رأي تشومسكي فان الاصلاحات وحدها لا تكفي من اجل حماية الديمقراطية وعليه فانه يجب القيام بتغيرات جذرية داخل المجتمع من اجل بناء دمقراطية حقيقية ومادام النظام السياسي قائم على الدعاية وايضا قائم ومبني على اساس رجال المال والاعمال فانه لن تقوم للدمقراطية قائمه بل ان كل مبادئ الديمقراطية ستسحق وتزول[1], ومنه نستنتج انه لن تكون هناك ديمقراطية في ضل الدولة والسلطة ككل ومن اجل بناء دولة ديمقراطية يجب تنحية السلطة واقامة العلاقات على اساس الروابط الاجتماعية لأنه في ظل السلطة تحفظ حقوق فئة معينة على حساب عامة الشعب اي اصحاب المال الذين يتحكمون في السلطة ومن خلالها يتم الهيمنة على عامة المجتمع فمن اجل بناء ديمقراطية حقيقية وجب تنحيتها.

إن النظام القائم على رجال المال والاعمال حسب تشومسكي اول من صاغ له معالمه جيمس ماديسون والذي يعتبر شخصية نافذة وقوية والذي كان يري بان السلطة الحاكمة لابد ان تكون من اقدر الناس اي من الملاك فقد كان يعتبر ان الفاقدون للملكية لا يمكن ان ننتظر منهم ان يقوموا بحماية حقوق المالكين ومن اجل حماية حقوق المالكين قام ماديسون بتصميم وهوا

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

اعطاء حقوق اضافية للمالكين تتعدى حقوق المواطنين العادين بشكل عام وذلك لحماية الاقلية المالكة من تعديات الاغلبية الغير كذلك[1]. ومنه فإن مجمل سياسات الولايات المتحدة الغير ديمقراطية ترجع في مجملها وفي الاصل الى افكار وتعليمات ماديسون التي كرست للطبقية وادت الى تكوين مجتمع يتكون من طبقتين عمال غير مالكين واصحاب رؤوس اموال يملكون لاكن لا يعملون

ومن الملاحظ ان ماديسون كان لديه خوف من الاقلية الغير مالكة من الشعب وايضا من الديمقراطية بشكل عام حيث ان ماديسون في المؤتمر الدستوري كان قد حذر من الديمقراطية بشكل عام وبين مخاطرها حيث طلب من الحاضرين للمؤتمر تخيل ما قد يحصل في انجلترا اذا كان الانتخاب متاح للجميع ولكل الطبقات من المجتمع فانه كان كذلك فان السكان سوف يقومون بالتصويت على توزيع الاراضي بشكل متكافئ ومن اجل عدم وقوع مثل هذا الامر وعليه فان ماديسون قام بإجراءات من شانها حماية الاقلية المالكة من الاغلبية الغير كذلك وقد طبق ذلك [2]

ومنه نستنتج ان اصل النظام القائم يرجع الى افكار ماديسون الذى كرس للقيم التي تؤدي الطبقية وايضا الى الاستعباد وتحكم الطبقة الحاكمة التي راجعة في اصلها الى اصحاب رجال المال والاعمال والذي تأثر بالقيم البريطانية لان بريطانيا احتلت الولايات المتحدة قبل مجيئ ماديسون حيث بعدها اسس ماديسون تلك المبادي والقيم واعطى تلك التعاليم ووفق تلك التعاليم والمبادي بنيت سياسة الولايات المتحدة الى عصرنا الحالي.

وايضا اذا امعنا في الامر ونظرنا للمشكلة التي قام بطرحها ماديسون نجد بانها ليست المشكلة الجديدة بل تعود الى اوائل الاعمال الكلاسيكية ففي كتاب السياسة لأرسطو [3]نجد بان ارسطو قد بين ان الديمقراطية لها عيوب ومن بين تلك العيوب ما لفت اليه ماديسون في ذلك

---

[1]نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، المصدر السابق، ص254.

[2]المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، المصدر السابق، ص254

المؤتمر الدستوري حيث اكد ارسطو ان الفقراء الغير مالكين راغبين في ما يمتلكه الاثرياء حيث اذا تركزت الثروة لدى فئة معينه فان الغير مالكين الذين يعتبرون الاغلبية من الشعب فسيسعون الى تقسيم تلك الثروات بشكل اكثر تكافؤ وهذا ليس من العدل حيث ان الديمقراطية لا يجب ان تمس بالأغنياء بل يجب حمايتهم وحماية املاكهم ومن خلال هذا الاساس يكون هناك عدل وقدر متكافئ من الملكية فماديسون كان يهدف الى تقيد الملكية.[1]

ومن خلال ما سبق، نستنتج بان نضرة ماديسون لها ارتباط بنضرة ارسطو لأنه نفس النظرة التي اكد عليها ارسطو نفسها دافع عنها ماديسون الا نها تؤدي الى احداث طبقية داخل المجتمع ويصبح الملاك يتحكمون في الحياة ككل ومن اجل اقامة ديمقراطية يجب ان تطبق وفق وجهة النضرة التي د ع لها تشومسكي والتي تهدف الى الغاء الدولة والغاء كافة الاشكال الهرمية والأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية الشمولية اي جميع السلطات ويكون الغائها من خلال الاضرابات وجميع الاشكال التغير السلمي واحلال مكان الدولة العرف الاجتماعي اي بناء الدولة وفق النضرة الاشتراكية الماركسية الحقيقية التي وبذلك فتكون وسائل الانتاج لدى العمال وتكون وسائل الانتاج مشاعيه بين البشر ويصبح العمال يمثلون انفسهم بأنفسهم من خلال النقابات العمالية والجمعيات .

[1] المصدر نفسه، ص255.

المبحث الثاني الديمقراطية والعولمة:

يعود اصل ومفهوم العولمة الى عالم الاجتماع مارشال ماكلوهن والذي قام بصياغة مفهوم القرية الكونية والتي تبناها فيما بعد برجينسكي الذي يعد مستشار جيمي كارتر 'James (1924) Earl Carter' رئيس الامن القومي الامريكي والذي كان يهدف الي تحقيق التقدم والتطور للولايات المتحدة الأمريكية حيث سمى ذلك بالنموذج الغربي للحداثة وكان كل هذا من خلال فرضية المجتمع العالم حيث كان يري بان الطفرة الالكترونية المعاصرة تبين ايضا مدى قوتها ومن خلالها تبدى الايدلوجيا بالزوال وتعتبر كالمعيار او مؤشر على ان الولايات المتحدة الامريكية هي اول مجتمع معولم[1] ، ومنه فإن العولمة عنصر حديث النشأة انشئ من اجل خدمة مصالح امريكية محدودة لا غير

وايضا اصول نظرية العولمة ترجع الى افكار هنري كيسنجر الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الامريكية في فترة حكم الرئيس ريتشارد نيكسون فالعولمة معاني متعددة فهي تعتبر كلمة مشتقة في العربية من العالم فاقدم المعاجم العربية ترجعها الى كلمة عالم والتي اشتق منه مصطلح العولمة ، ومنه فان مصطلح العولمة اعجمي اشتق الى اللغة العربية وفقط من كلمة عالم

[1] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**،(باتنة ، جامعة محمد خيضر ، مذكرة ماجستير،2012). ص4

«حيث في معجم العين يحدد الخليل بن احمد الفراهيدي معناها حيث يشير بانها كلمة عالم وتعني الخلق»[1]، اي تعني الكلي والغير محدود

والعولمة هي على وزن فوعلة وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها وهي تدل على تحويل الشيء الى وضعية اخرى ومعناها وضع الشيء على مستوى العالم واصبحت الكلمة دارجة على السنة الكتاب والمفكرين في انحاء الوطن العربي[2] ومنه فان العولمة هي جعل الشيء على نطاق عالمي بحيث يصبح مشترك بين جميع المجتمعات فلعولمة هدفها الرئيسي توحيد العالم من الفكر الى الثقافة

وتعرف ايضا بانها مجموعة العوامل التي تجعل السلع والمواد تنتج وتوزع وتستهلك ونقيم على نطاق عالمي حيث لا يكون للدول اية دخل في هذه العمليات فالعولمة لا تعترف بالحدود فهي تخترق الحدود [3] ومنه نستنتج بان العولمة لا تعترف بالحدود فهي تجعل كل شيء على مستوى العالم خاصة ما تعلق بالجانب الانتاجي لان الهدف الرئيسي لا يجاده ان تجعل السلع والبضائع تستهلك على اعلى نطاق اي جعلها تستهلك على نطاق عالمي وذلك من اجل كسب ارباح كبرى للمؤسسات والشركات الكبرى.

ومن الناحية الاصطلاحية فيصعب علينا تحديد معناها وذلك للعديد من الاسباب والعوامل وابرزها الاختلاف الحاصل بين العلماء والفلاسفة والمفكرون في ضبط تاريخ نشأتها وايضا بالخصوص معناها ومدلولاتها وما يزيد من صعوبة تحديد معناها بدقة هي المواقف الإيديولوجية والتأويلية التي في الغالب ما تعمق وتزيد في غموض معناها وفي البداية نقدم تفسير مصطلح العولمة من خلال الموسوعة العربية المسيرة والتي تري بان العولمة تعني الغاء جميع القيود على

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] صالح الرقيب ،**اقلام الصحافة**، (، غزة فلسطين كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية للنشر ، مجلة–الدراسات–الإعلامية– العدد–الثامن، 2004) ، ص5.

[3] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**، مرجع سابق. ص 6

كل من رؤوس الاموال وعلى حركة الناس والسلع والخدمات والمعلومات بين الدول وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والعديد من الشركات الكبرى هم من يتزعمون ويدعون اليها والغاية من هذه الدعوة هو الوصول الى حرية العمل والتجارة بالخصوص حيث ان الاكثر انتاجا وتسويقا سيكسب، والدول التي لا تتمكن من تطوير منتجاتها وتقوم بتسويق جيد لمنتوجاتها سوف تخسر فالدول الضعيفة لا تتمكن من مواكبة العولمة[1].

ومنه فإن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول فمن خلالها يتم التسويق والاستهلاك بدون قيود وتعتبر هذه النموذجية تخدم الدول العظمى وذاك لأنها اكبر المنتجين وبذلك ايضا يتمم الهيمنة اقتصاديا على الدول اغير منتجة فهذه السياسة تخدم الدول المنتجة عكس الدول التي ليست كذلك.

وقد ضهر مصطلح العولمة في التسعينيات من القرن العشرون وهذا حسب الموسوعة العربية العالمية ويطلق هذا الاصطلاح على الاندماج الثقافي الحاصل في العالم وما انتجه ذلك من تأثيرات سياسية واقتصادية فبتالي يمكن اعتبار بان العولمة مي نتاج ومحصل التطور الذي شهده العالم في مجال الاتصال فقد ساهمت وسائل الاتصال في انتقال المؤثرات من بلد لأخر فكل وسائل الاتصال بكافة انواعها وايضا وسائل الاتصال الهاتفية والتلفزيونية وغيرها ايضا من وسائل الاتصال كالمواصلات السريعة من طائرات وبواخر عوامل ساهمت في اندماج الشعوب ببعضها والثقافات كذلك وكل هذه العوامل ادت الى جعل العالم كقرية صغيرة [2]

ومنه يمكننا ان نستنتج بان العولمة حديثة النشأة وقد ساهمت العديد من العوامل في بروز وانتشار السريع لهذا النموذج ومن اهم ذلك وسائل الاتصال التي ساهمت بشكل كبير في انتشار على مستوى العالم.

---

[1] المرجع نفسه، ص8

[2] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**، المرجع السابق، ص 8.

ان الدارس للعولمة يستخلص بانها لم تؤدي الى تعددية ثقافية متساوية او حتى متوازنة فالعولمة كشفت لنا الوضع السائد في العالم الذي يغلب ويسود عليه النموذج الغربي فقد كانت الهيمنة الغربية بارزة من خلال الانتشار الكبير للثقافة الغربية مثل الالبسة والمطاعم التي تغلب عليها الصبغة الغربية وايضا من خلال انتشار الواسع لكل ما هو غربي من شبكات تلفزيون وفنادق وغير ذلك من الامثلة واذا نضرنا للعولمة في قاموس المصطلحات السياسية نجد بانها تقوم على تعزيز التبادلات وايضا الى فك العزلة عن الدول والمناطق التي هي كذلك وتهدف ايضا الى توحيد كل الممارسات الثقافية على مستوى العالم ، ومنه نستنتج بان العولمة كرست الفوارق بين الدول الكبرى وغيرها من الدول الضعيفة وذلك لان العولمة تقوم على خدمة مصالح الدول المنتجة حيث عززت قوة الدول الكبرى وزادت من فقر الدول الفقيرة وايضا فالعولمة لم تحقق ما كان يروج عليها في انها تفك العزلة عن المناطق المعزولة وربطها بالدول المتقدمة .

ويرى ايضا محمد عابد الجابري بان كلمة عولمة هي ترجمه للمصطلح الفرنسي(mond ialision) وتعني اعطاء الشيء ابعاد عالمية اي جعل الشيء عالمي حيث تخرج الأشياء عن نطاق المحدودية والمراقبة الى العكس من ذلك فتخرج عن نطاق الحصر والمحدودية ونقصد بذلك الغاء الحدود الجغرافية وايضا الغاء كل المراقبات الجمركية التي تعيق تبادل السلع والبضائع والخدمات فالعولمة تعني الغاء كل هذه القيود وبالخصوص ما تعلق بالتجارة اي السلع والمنتجات وعلى العموم كل ما يتعلق بالاقتصاد اي الغاء الحدود الجمركية[1].

ومنه يمكن اعتبار بان العولمة تعني الغاء الحدود الجغرافية والجمركية للدول بحيث تصبح هناك حرية في نقل وتبادل السلع دون قيود ودون ضرائب وتعني ايضا التخلص ولو جزئيا من سلطة الدولة.

[1] مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**، مرجع سابق، ص .10

ويرى تشومسكي بان العولمة تقوم بالربط بين المجتمعات سياسيا وثقافيا وفكريا وبتالي فهي تجعل العالم على شكل قرية صغيرة حيث يقول« للبيان ولتاريخ انا اؤيد العولمة وهذا صحيح بالنسبة لليسار والحركة العمالية منذ بدايتها الحديثة لهذا سميت كل نقابة بالعالمية واجهضت المحاولات الكثيرة لتشكيل النقابات العالمية ولقد اعتبرت هذا الامر بديهيا وكررت في كتابي بان حركات العدل العالمية في السنوات القليلة الاخيرة التي تجمع سنويا في بورتو اليغري وموباي واماكن اخري والتي احدثت الان منتديات محلية اجتماعية كثيرة ربما تكون بذور العالمية الحقيقية تلك هي العولمة التي تصنع حقوق الناس» .[1]

ومنه نستنتج بان تشومسكي من بين المؤيدين للعولمة وذلك لانسجامها مع اهم افكاره التي تدعو انتهاج سياسة عالمة حيث تكون مبنية على الاسس الاشتراكية الحقيقة وقد ربط نظرية العولمة بالنقابات والتي تعد من اهم ومن بين الاسس التي يبنى عليها افكاره النازعة نحو بناء ديمقراطية .

وقد بين تشومسكي في المنتديات الاجتماعية كاجتماع فينا تجد مناصري العولمة فالعولمة حسب تشومسكي تعني التكامل في جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها [2]

وايضا بين بان ارباب العمل والمؤسسات يؤيدون العولمة بمعناها التقني لا بمعناها العقائدي والتي في ما بعد قاموا بتحويلها الى ما يسمى باتفاقيات التجارة الحرة وقد بين تشومسكي الشكل الذي يجب ان تكون عليه حيث يقول تشومسكي «العولمة هي التي لا تضع حقوق الناس في اولوياتها سوف تتحول الي شكل من الحكم الاستبدادي»[3] اي بمعنى انه اذا تحالف القطاع الخاص مع السلطة فسوف يكون غير قابل للمساءلة من طرف الشعب .

---

[1] نعوم تشومسكي، **أشياء لم تسمع أبداً**، تر: أسعد الحسين ، (ط1، سوريا ، دار نينوى ، 2010) ، ص15

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص16

اما بخصوص ما تعلق بالعلاقة بين العولمة والدمقراطية فان الدكتور محمد حسن رسمي العميد في جامعة القاهرة فيرى بان للعولمة العديد من التأثيرات الغير مرغوب فيها حيث تحمل في طياتها الكثير من الامور السلبية حيث يقول الدكتور محمد حسن: «لو ادرك فاقد معنى ومغزى العولمة ما تحمله العولمة لمات هربا وفزعا من ويلاتها انها فيضان نهر النيل في وقت غدره لمن هو غير مستعد له[1]»، ويقصد هنا الدكتور محمد حسن ان العولمة لها جانين جانب ايجابي وجانب سلبي في حين اذا كان المجتمع مدركا لما تحمله العولمة فإنه سوف يحسن التصرف معها عندما يكون مدركا لها ومدرك ما تحمله من معاني ومن افكار وان كان غير كذلك سوف تؤثر تأثير غير مرغوب فيه على عامة المجتمع

وايضا بالمقابل من ذلك يري بان هناك جانب مميز فيها حيث ليست كلها غير مرغوب فيها او جلها سلبي بل هناك جانب ايجابي ومعتبر فالعولمة حيث شبه العولمة بالطوفان تكتسح كل من يحاول صدها ويقصد بذلك الغير متفهم لها ولألياتها ولفلسفتها حيث يمكن التصدي لها وذلك من خلال فهمها وفهم فلسفتها والياتها التي تقوم عليها وقد بين بان نظام العولمة ومن خلال محتواه فانه يدعم الاقوياء ويزيد من ويلات الضعفاء.

فالعولمة اذن تخدم الاقوياء وعلى العكس من ذلك على الضعفاء حيث يقول الدكتور محمد حسن في وصفه للعولمة «طوفان كاسح لمن يقف في طريقها رافضان يتفهم فكرها وفلسفتها والياتها اذا كان يملك سدا منيعا يهزم ويلاتها ويسخر لنفسه ونظام العولمة في حد ذاته يدعم الاقوياء ويطحن الضعفاء بل يمكن صانعها من التحكم والسيطرة وامتلاك مقررات ومستقبل المتفرجين المذهولين الصامتين المنتظرين لمعجزات من السماء»[2].

4-صلاح محمد عبد الحميد ، مدوح منير الشامي، الإعلام السياسي، (ط2القاهرة ،مؤسسة طيبة للنشر، 2012). ص 91.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، ممدوح منير الشامي، **الإعلام السياسي**، (ط2؛ القاهرة ،مؤسسة طيبة للنشر، 2012). ص91،

ويقصد هنا الدكتور محمد حسن بان العولمة تتجاوز كل حيث تتجاوز كل الحدود حتى الرافضين لها الا اذا كان افراد المجتمع لهم من المقومات والمبادئ وايضا متشبثين بها فيمكنهم من خلالها التصدي لأفكار العولمة وما تحمله من قيم وان كان غير ذلك فإن العولمة ستتمكن من الانتشار في تلك المجتمعات.

وقد بين الدكتور محمد حسن بان العولمة لها تأثيرات عديدة على الديمقراطية وفي جل مجالاتها كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والمعلومات وغير ذلك وذلك لما تتصف به العولمة حيث تتسم بالتحرر من كل القيود فقد حررت العولمة الديمقراطية من قيودها وفي اطار التكيف مع الديمقراطية كان قد دعا محمد حسن ايضا الى تعزيز فكرة الانتماء والولاء للامة حيث يجب معرفة التاريخ وتاريخ الامة والايمان بضرورة العمل والعطاء وكل هذا لن يحصل الا اذا قام كل فرد بذلك فيجب على كل فرد ان يستشعر الدور الواجب عليه القيام به او ادائه[1].

ومنه يمكننا ان نستنتج بان العولمة اثرت عموما على الديمقراطية وجميع مجالات الحيات ولذلك فيجب على عامة المجتمع التشبث بالقيم والمبادي وذلك للتصدي لكل ماهوا غير مرغوب فيه .

ويبين محمد حسن ان للعولمة ايضا لها تأثيرات سلبية على الديمقراطية ككل ذلك يبرز ويتجلى من خلال استعمال العولمة في الولايات المتحدة الامريكية من اجل نشر النموذج المسمى بالحداثة اي ان العولمة استعملت لنشر اغراض سياسية وايضا لتوجيه الرائي العالمي وكل هذا من خلال العولمة وبها تم فرض قناعات لدى سكان العالم وايضا تم التأثير من خلالها على اقتصادات الدول وذلك من خلال تكيف الثقافة مع المنتجات المادية اي نشر الثقافة من خلال السلع المادية وتداولها في الاسواق والترويج لها بوسائل الاتصال وغيرها[2].

---

[1]محمد خيرات يوسف، **مؤشرات التقييم الاعلامي**، (ط1القاهرة ،مؤسسة طيبة للنشر، ، 2015) ص 243

2. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومنه يمكننا ان نستخلص بان العولمة رغم إيجابياتها الا انها وضفت من اجل خدمة مصالح ضيقة للدول الكبرى فوظفت من اجل نشر ثقافة الدول الكبرى من اجل جعل ثقافتها عامة وهذا يجعل كل السلع التي تنتجها الدول الكبرى تنسجم مع متطلبات الاسواق العالمية التي وحدتها العولمة ومن ثم يتم الهيمنة على الاسواق العالمية وايضا يتم تحقيق ارباح عظمى للشركات الكبرى التي تعمل بتلك بالدول.

وايضا من خلال العولمة قامت الدول الكبرى بنشر القيم والمبادئ وجعلها في اطار ثقافي والترويج لها من خلال العولمة ومما يؤدى كل هذا الى حصول تطابق فكري وثقافي في العالم وقد ارتفعت نسب ذلك وذلك من خلال العولمة ووسائلها فقد تم فرض قناعات على العديد من دول العالم ولم يترك لهم حرية الاختيار بل فرضت عليهم قانعات بطريقة غير مباشرة حيث في زمن ما قبل العولمة كان الوضع مغاير تماما وبالخصوص في زمن تعدد الأيديولوجيات [1]، وايضا من خلال هذا المنطلق نستنتج بان الولايات المتحدة وضفت العولمة بشكل لا انساني فقد استعملتها من اجل توجيه الرأي العالم العالمي ولم تترك للإنسان الحرية في التفكير وفي بناء قناعته فقد تدخلت في ذلك وتم من خلال العولمة فرض العديد من القناعات بواسطتها.

ومن بين التأثيرات الإيجابية للعولمة على الديمقراطية كما يرى ذلك جون ميكلوت وادريان وودريج ان العولمة تساهم في الانتشار الواسع للديمقراطية وان هناك تلازم بين الديمقراطية والعولمة وذلك من خلال انتشارها الواسع في العقد الخير وخاصة بعد الحرب الباردة فالعولمة الغت القيود المفروضة على المواصلات والنقل وايضا كل القيود التي كانت تفرض من قبل فقد اتاحت للناس انماط معيشية مغايرة تماما عن الانماط السابقة «العولمة وفرت للناس امكانية اعادة تشكيل هوياتهم بشكل مستقل عن الاخر اي الهويات التقليدية التي توارثوها عن اجدادهم»[2].

---

[1] محمد خيرات يوسف، **مؤشرات التقييم الاعلامي**، مرجع سابق، ص 243.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويعني ذلك ان العولمة حررت العقول من الافكار الرجعية المتوارثة فمن خلال العولمة تما بناء معتقدات جديدة وتم تبني افكار ترمي الى الحرية وايضا افكار تنزع نحو تشكيل ديمقراطيات بعيدة كل البعد الافكار التي كانت سائدة في تلك المجتمعات.

كما ساهمت العولمة أيضًا، في حصول الانفتاح السياسي وافضت الى النزوع نحو الديمقراطية وخاصة في الدول المعروفة بنظامها الديكتاتوري وايضا ادت الى انتشار الاخبار العالم وما يدور فيه حيث كسرت ذلك الاحتكار الذي كان في السابق وافضت للعيان ما يحصل بالعالم وذلك من خلال البث التلفزيوني ومن خلال الأنترانت فيري المؤلفان ايضا بان العالم اليوم يهدف الى نشر الديمقراطية وعلى اوسع نطاق وقد اخذت الديمقراطية في الانتشار في افريقيا وشرق اسيا وشرق اوروبا وكل هذا التغير الحاصل يعكس الدور الإيجابي الذي قدمته العولمة ويعكس فضلها على العالم فمن خلالها انتشرت الديمقراطية والمعلومات وغيرها وايضا تم الترويج للديمقراطية وسهل انتشارها [1]. ومنه نستنتج انه بفضل وسائل العولمة ادت الى انتشار الفكر التحرري وخاصة التحرر من الفكر الاستبدادي وأدت الى بروز افكار التحرر والتطلع الى بناء نضم تقوم في مجمل سياستها على مبادئ واسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

وقد بين تشومسكي وحدد الشكل الازم والواجب حسب رايه ان تقوم عليه العولمة وقبل ذلك قد ميز تشومسكي بين الاسلوب الاستبدادي والديمقراطي والمتعلق بالخصوص بالإنتاج والتبادل والتوزيع حيث كان يدعو الى وجوب فرض حدود في العالم حيث يقول «هناك عدد كبير من الاسئلة التي تفرض نفسها عند الحديث عن العولمة العادلة وهذا يصبح ايضا لكن بشكل هامشي اكثر على الاستثمارات الاجنبية في البلدان التي بحاجة الى اعانات مالية جراء الصراع شعبي مطول من اجل الحقوق الاساسية بما فيها حقوق العمل» [2] ، تشومسكي بين انه من اجل ان

[1] محمد خيرات يوسف، **مؤشرات التقييم الاعلامي**، مرجع سابق، ص.244

[2] محمد خيرات يوسف،(المرجع نفسه) ص245

تكون هناك عولمة عادلة يجب الاهتمام بالدول الضعيفة والاستثمار فيها ودعمها ماليا وذلك من اجل اعطائها الحقوق الرئيسية والمتمثلة في حقوق العمل وغيرها.

المبحث الثالث: الاعلام والديمقراطية

يعتبر الاعلام من الناحية اللغوية ان « في اللغة جاء من مادة علم والعلم نقيض الجهل وجاء من باب علم علما وعلم هو نفسه ,رجل عالم وعليم من قوم علماء قال ابن جني رجل علامة وامرأة علامة لم تلحقها ها التأنيث الموصوف هي فيه وانما الحقت الاعلام السامع ان هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة امارة لما اريد تأنيث الغاية والمبالغة يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة علامة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان تحذف في الذكر فيقال رجل فروق».[1] ومنه فإن الاعلام عنصر اساسي في الحيات الاجتماعية وذلك من خلال الدور الذي يقوم به فلا يمكن الاستغناء عنه حيث يخلص الناس من الجهل ويقوم على اعلامهم.

ويقول الله عز وجل {ان الله بالغ امره}[2] أي نافذ فيبلغه اين يشاء ويريد فالأعلام يعنى التبليغ والايصال فيقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم الشيء والبلاغ بلغك ووصلك وأيضا قال تعالى { عالم الغيب والشهادة }[3] وقال تعالى{ هو الخلاق العليم}[4] فالعلم من صفات الله تعالى فهو العالم والعليم والعلام كما وصف بها الله تعالى نفسه .

أما من الجانب الاصطلاحي فيعني بذلك الترويج للمعلومات والحقائق اليقينية وذلك من أجل الاقناع وهذا المعنى والتصور لما يجب أن يكون عليه الاعلام لأنه ليس كل الاعلام يتحلى

---

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظريات الاتصال والإعلام** ، (ط1؛ الاردن دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2014) ، ص.11

[2] قرآن كريم، سورة ، الطلاق، الآية 03

[3] قرآن كريم ، سورة ،الانعام الآية 73

[4] قرآن كريم ، سورة ، يس 81

بالصدق والمصداقية في ذلك [1] ومنه ايضا فلإعلام يعني استقاء الاخبار من مصدرها الرسمي وايصالها لعامة الشعب

والاعلام يعني ايضا تقديم الأحداث الآراء والتوجهات المختلفة بالإضافة الى المعارف والمعلومات والبيانات المختلفة الى الجماهير أيضا الى متلقي تلك الرسائل الاعلامية حيث تمكن تلك الرسائل الاعلامية عامة الشعب من تكوين المعارف ووجهات النظر يفترض منها ان تكون صائبة فالغاية الرئيسية للإعلام هي ايصال تلك الأحداث وغيرها للشعب وتكوين لديهم وجهات نظر في الغالب تكون صائبة أو المفترض صائبة وبذلك فان الاعلام هو الابداء والتعريف لمشاكل العصر وقضاياه وايضا حل تلك القضايا اتي تؤرقه وذلك في ضل المبادي المعتمدة في النظام المعتمد والقائم في تلك الدولة وكل هدا عن طريق وسائل الاعلام وايضا من خلال الطرق المشروعة [2]ومنه فالأعلام هوا نقل الاحداث والآراء الى عامة الشعب وكل هذا من اجل اكسابهم معارف وتلك المعارف يبني عليها افراد المجتمع أرائيهم وتوجهاتهم .

وقد تعددت مفاهيم الاعلام ومن بينها ما يلي «الاعلام هوفن استقصاء الانباء الاتية ومعالجتها ونشرها على اوسع نطاق وبالسرعة التي توفرها وسائل الاعلام الحديثة ».[3]ويعني ذلك بانه فن في استقاء الاخبار و تقصي الحقيقة في ذلك وايصالها لعامة الافراد حول العالم ويكون ذلك في فترة قصيرة من بعد استقاء الاخبار.

وايضا يعرف الاعلام بانه هو العملية التي يترتب عليها نشر الاخبار والمعلومات الدقيقة «التي ترتكز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية والارتقاء بمستوى الراي العام ويقوم الاعلام على التقرير والتثقيف مستخدما اسلوب الشرح والتفسير والسؤال

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظريات الإتصال والإعلام**، المرجع السابق،, ص13.
[2] بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظريات الاتصال والإعلام**، المرجع السابق، ص14
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المنطقي»[1]، ويعني ذلك تقصى الحقيقة والتأكيد على ذلك والقيام بنقل الاخبار وشرحها وتحليلها من اجل ايصال تلك الاخبار بدقة للمشاهد .

وعلى ضوء ما تقدمنا به بيه يتبين لنا بان الاعلام ليس له تعريف محدد وجامع وذلك لتساع مفهومه وترابطه بالعديد من المجالات كالنشاط الانساني والعلاقات الانسانية المتعددة [2]

وقد ارتبط الاعلام ارتباط وثيقا بالمجال السياسي وذلك للدور الكبير الذى يقدمه وبالخصوص في الامور السياسية فالإعلام كان له الشأن العظيم في تغير وجهات النظر وتوجيه الآراء ومنه نستخلص ان الاعلام جزء لا يتجزأ من العملية السياسية في جل دول العالم فمن خلاله يتم توجيه وبلورة الآراء من اجل توجيه العامة والسيطرة عليهم وهذه العملية تدل على ان الديمقراطية منعدمة في دول العالم فالديمقراطية شكلية وفقط اما أسسها والمبادئ التي تقوم عليها فهي تكاد تنعدم.

وأيضا الاعلام يقوم بعمليات دعائية وذلك لأغراض واهداف مسطرة ومن بين العمليات الدعائية والتضليل المعلوماتي كانت في الولايات المتحدة الامريكية وفي عهدة الرئيس وودرو ويلسن وما يميز فترة حكمه هوا مسالمة الشعب فقد كانور مسالمين لأبعد الحدود حيث كانوا يعتقدون انه لا يوجد امر يستدعي تدخل امريكا او اي غرض يدفع بها للدخول في حرب بعيدة كل البعد عنها في اوروبا ، لكن ادارة ويلسن كانت لديها وجهة نضر مخالفة تمام الاختلاف مع الشعب ومن اجل تحقيق ذلك ما كان عليها سوى تغير رؤية الشعب لذلك فقد سعت ادارة ويلتسن الى تغير وجهة نضر الشعب من شعب مسالم ورافض للدخول في حرب الي شعب راغب في ذلك وقد غيرت نضرة الشعب من شعب مسالم ورافض للحرب الى شعب متعطش لها واصبح يدعو اليها[3] ،ومنه نستنتج انه للإعلام دور كبير في سياسة الدول فمن خلاله يتم بلورة الآراء

---

[1] المرجع نفسه، ص15

[2] بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظريات الاتصال والإعلام**، المرجع السابق، ص 15

[3] نعوم تشومسكي **السيطرة على الاعلام**، مصدر سابق، ص7

والدفاع عنها بواسطة الاعلام من اجل كسب دعم جماهيري لتلك السياسات فالإعلام له دور كبير في توجيه الآراء وتحديد وجهات النضر.

ان بفعل لجنة الدعاية ووسائلها اي الاعلام التي انشاتها ادارة ولتسن والتي يطلق عليها مسمى لجنة كريل وقد نجحت هذه اللجنة وغيرت وجهات النضر بل غيرت نضرة الشعب ككل من شعب مسالم الى العكس من ذلك فقد كان هذا التغير انجاز عظيم بالنسبة لإدارة وللتسنن وكل هذا قاد بدوره الى انجازات اخري ومن بينها عندما انتهت الحرب تم استعمال هذا التكتيك من اجل اثارة الرعب وعدم الامان في ضل الشيوعية كما اثرت على الحرية المطلقة للصحافة وايضا حرية التفكير السياسي[1].

ومن هذا المنطلق نستخلص بأن الأنظمة الحاكمة تعتمد على اساليب وطرق منافية للديمقراطية ومن بين تلك الطرق الدعاية ووسائلها ومن بينها الاعلام حيث يقوم بدور غير أخلاقي وذلك للدور الا انساني الذى يقوم به من توجيه للآراء وتغير وجهات النضر وغير ذلك فقد حرم الانسانية من التفكير السليم والعقلاني.

وكان في المقابل من ذلك دعم من طرف رجال الاعمال الذين كانوا يدعون الى ذلك وهذا يعتبر ايضا نجاح لما يسمى بلجنة الدعاية فكان هؤلاء الذين شاركوا ودعموا ويلتسن يتباهون بقدرتهم في تسليط الضوء على أفراد الشعب وخاصة الدين يعتبرون من مثقفي واذكياء المجتمع والذين يتمتعون بقدرات عالية من الذكاء والفهم وايضا تمكنهم من تغير وجهة نضرهم وذلك عن طريق اثارة الرعب في انفسهم وايضا دفع المواطنين الرافضين للحرب الى الدفاع عنها وكان ذلك من خلال بعث شعور الرعب والخوف وعدم الامن وغرس نزعة التطرف لديهم ومن الوسائل التي اعتمدها في ذلك الفبركة والتزييف ونقل الاخبار المكذوبة وغيرها فقد استعملت غير محدودة على الاطلاق وعلى سبيل المثال الاخبار المزيفة التي نشرت حول مجازر ارتكبت من طرف الالمان

[1]. نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق، ص8

وايضا موضوع الاطفال الذين قطعت ايديهم[1] ، ومنه نستخلص بان جل الدول العظمى تدعي الديمقراطية الا أنها على العكس من ذلك فمعظم سياسات التي تعتمدها تدل على عدم ديمقراطية الأنظمة فيها .

ان كل الاخبار المزيفة هي من نتاج وزارة الدعاية البريطانية والتي كان مهمتها توجيه الرائي العام العالمي والامر الاهم هو السيطرة على فكر الفات الاكثر ذكاء في الولايات المتحدة الامريكية والذين من خلالهم يتم تسويق تلك الدعايات المخطط لها[2]وهذه النجاحات انبهر بها العديد من المنظرين للديمقراطية الرامين للحرية وايضا العديد من الاعلاميين الكبار الذين لهم صدى في المجتمع مثل والترمان عميد الصحفيين في امريكا ذلك الحين حيث يعتبر من ابرز المحللين السياسيين والسياسة الخارجية بالخصوص والمحلية في امريكا والذي لديه العديد من المقالات التي ينضر فيها للديمقراطية الا انه كان من ضمن لجان الدعاية والذي اعترف بتحقيقها لأهدافها حيث يرى بان « ما اسماه بالثورة في فن الديمقراطية يمكن تطويعه لخدمة ما وصفه بتصنيع الاجماع بمعنى جعل الراي العام يوافق على امور لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل دعائية ».[3]

ويقصد والترمان من خلال قوله هنا ان هذه السياسة التي يعتمدها اي سياسة الدعاية هي سياسة طبيعية ودمقراطية والتي من خلالها يتم توجيه الراي العام العالمي وذلك من اجل صنع الاجماع لا نه حسب اعتقاد لجنة الدعاية ان عامة المجتمع لا يدرون مصالحهم ومن خلال الدعاية يتم توجيههم للآراء الصائبة لانهم حسب هذه اللجنة عامة الشعب لا يعرفون مصالحهم ومن الديمقراطية توجيههم .

---

[1] المصدر نفسه ، صفحة نفسها

[2] نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق،) ص8.

[3] المصدر نفسه، ص9.

يري والترمان انه من الديمقراطية تصنيع الاجماع العام وذلك من خلال الوسائل الدعائية حيث يرى انه من الضروري صنع ذلك الاجماع وكما يرى بان المصالح العامة للشعب كفيلة بان تخدع الرائي العام ويمكن تحديد المصالح العامة من خلال فئة من المختصين الذين يتمتعون بقدرات عقلية مميزه ويتميزون بقدر من الذكاء وهذا ما يؤهلهم لأدراك وفهم العديد من الامور التي يجهلها العديد من عامة الشعب ومن ثم فكل تلك التقديرات تعني عامة الشعب ومنها يمكن تضليل الشعب وتوجيهه[1] ومنه نستنتج ان عامة الشعب الامريكي ليست هي من تقرر مصيرها بنفسها انما المنضمة المتخصصة هي من تحدد ذلك.

وقد بين تشومسكي عن وجود تقارب بين النظريتين الماركسية اللينينية وبين الديمقراطية الليبرالية وذلك من الجانب الإيديولوجي وهذا ايضا من الاسباب التي جعلت الشعب يسهل تغير وجهات نضره بسهولة وتغير مواقفه من موقف لموقف مغاير وبحيث لا يشعر الفرد تغير لمواقفه وهذا الامر مرتبط بمكمن وجود القوة حيث يقول تشومسكي « ربما تقع ثورة شعبية قد تدفع بنا لسدة الحكم او ربما لن تقع واذا صح الافتراض الاخير فسنستعمل مع اولئك الذين لديهم القوة الحقيقية بمعنى اخر مجتمع رجال الاعمال ومن شاننا ان نفعل ذات الشيء»،[2] ويعني ذلك اذا كانت القوة بيد الشعب فيكون العمل على الشعب بذاته اما اذا كانت القوة بيد رجال الاعمال فسيكون العمل عليهم كذلك وذلك من خلال قيادة الجماهير نحوهم اي يساقون الى مجال هم غير مؤهلين له وغير قادرين على فهمه.

وكان "ليمان" من الداعمين لهذا الاتجاه وكان ذلك من خلال تقديمه لنظريته المفصلة عن الديمقراطية فيرى انه من اجل بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي يجب ان يقسم المجتمع الى طبقات فالطبقة الاولى تقوم بدور اساسي وهو ادارة الشؤون العامة وهي تختص بصنع القرارات وتحليل

---

[1] نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق، ص8

[2] المصدر نفسه، ص10.

المواقف السياسية للدول وبناء على ضوء تلك التحليلات تصنع مختلف القرارات والتي تتعلق بشتى المجالات كالسياسية منها والاقتصادية والإيديولوجية ونسبة هؤلاء ضئيلة جدا مقارنه بعدد السكان ومن الطبيعي ذلك وصناع القرارات والمواقف ضمن هذه الخلية يتناقشون حول ما يمكن فعله مع الباقين من الطبقات الاخرى وهم غالبية الشعب[1].

فالوظيفة الاساسية للطبقة الاولى هي التخطيط للمصالح العامة بالخصوص اي لباقي السكان ووظيفة الشعب ان يكونوا مشاهدين وفقط فحسب ليمان الوظيفة التي يقوم بها الشعب هي كونهم مشاهدين وليس مشاركين في الفعل وايضا بالإضافة للمشاهدة يسمح للشعب اختيار احد الافراد من الطبقة المتخصصة وذلك نظرا لأنه نظام ديمقراطي وليس نظام شمولي فبعد ان يختار الشعب احد افراد هذه الطبقة المتخصصة يصبح وضيفة الشعب المشاهدة وفقط وبالتالي يعتبر الشعب مشاهد وليس مشاركا وهذا ما يتصوره ليمان من اجل ان يكون نظام الديمقراطي سليم. ومنه نستنتج بان الولايات المتحدة الامريكية التي تزعم بانها حامية لقيم ومبادئ الدمقراطية هي بذاتها لا توجد بها اي شكل من اشكال الديمقراطية و ما يؤكد ذلك سياساتها الخارجة والداخلية

وايضا يري ليمان ان الطبقة المتخصصة تقوم على مبدا أخلاقي ورئيسي فيعتقد بان عامة الشعب لا يمكنهم فهم العديد من الاشياء فهم لا يفقهون في ذلك وهم على درجة من الغباء حيث لا يمكنهم من فهم تلك الاشياء واذا حاول عامة الجمهور المشاركة في ادارة امورهم فسيخلقون العديد من المشاكل حيث اذا تم اعطائهم الحق في المشاركة الحقيقية فانه يصبح امرا لا اخلاقيا فيعتقد هؤلاء اي الطبقة المختصة انه من الضروري ترويض عامة الشعب وعدم السماح لهم بالغضب وتحطيم كل شيء لأنه اذا لم يتم ترويض عامة الشعب فسيتسببون في اثارة العديد من

[1] نعو تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام**، الانجازات الهائلة للبروباغاندا(المصدر السابق) ص12 .م

المشاكل ويكون ذلك من خلال ما يسمى بالثورة الجديدة في فن الديمقراطية اي تصنيع الاجماع فمن الضروري [1].

ومنه نستنتج بان السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية غير ديمقراطية وذلك يعود الى اعتقاد بان الشعب لا يفهم في إدارة اموره لهذا يجب ان يكون الشعب خاضع للطبقة المختصة

.ايضا على وسائل الاعلام والمدارس ووسائل الثقافية ان تمد الطبقة المختصة اي الطبقة السياسية صانعة القرار بالواقع وما يدور فيه واعطائهم نضرة خاصة حول الواقع وما يجري حوله وايضا على صناع الاجماع ان يقوموا بصناعة شعور داخلي لأنفسهم ويتعلق الامر حول كيفية وصولهم للسلطة والحكم ولا يجب عليهم الافصاح عن ذلك للعامة وذلك من اجل خدمة عامة الشعب الذين يمتلكون القوة وايضا من اجل ان يكون افراد هؤلاء الطبقة المتخصصة جزء من العملية التنفيذية اذا ما حصلت خلافات بين السلطة الحاكمة وعامة الشعب فيكونوا جزء من الحل ومن الضروري ان يتم كل هذا بشكل طبيعي وان لا يقوموا بخدمة مصالح الفئة المتخصصة وان يكونوا منها اي من الطبقة المتخصصة،[2] ومنه نستنتج بان الطبقة المتخصصة هي المتحكمة في سياسات الولايات المتحدة الامريكية وهذه الطبقة المتخصصة مدعومة من طرف جال المال واصحاب المؤسسات الكبرى ولذلك فهي تقوم بخدمة هذه الفئة القليلة على حساب عامة المجتمع الامريكي.

وايضا هناك نضم تعليمية موجه للطبقة المتخصصة والتي بها مجموعة من القيم التي تخدم الطبقة الحاكمة بالخصوص وايضا مؤسسات الاعمال ومصالح الطبقة الخاصة فاذا تمكن هؤلاء من القيام بذلك فانه يمكنهم ان يكونوا جزء من الطبقة المتخصصة اما بقية الشعب فالواجب

---

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2]. نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق، ص 12.

صرف انتباههم وجعلهم يهتمون بأمور اخرى ويصرفونهم عن دائرة المشاكل وجعلهم مشاهدين وفقط ومن وقت لأخر جعلهم يختارون احد افراد الطبقة المتخصصة ويمكنهم اختيار منهم ما يعتقدون بانه الافضل وايضا تم تطوير نضرة ليمان وكان ذلك من خلال العديد من المقالات ومن من بين ولائك رينهواد نايبهور والذي وصف بانه عميد المفكرين في فترة الحكم من جورج كينان الى كندي فيري بان المنطق خاصية فريدة يتمتع بها جزء بسيط من المجتمع بل فئة قليلة منهم وغالبية الشعب تغلب عليهم العواطف والمشاعر فالذين يغلب عليهم الفكر العقلاني لابد عليهم ان يقوموا بإيهام عامة الشعب وجعلهم يبقون على ما هم عليه فأصبحت وجهة رينهولد نضريه قائمة في مجال العلوم السياسية كما اكد ايضا مؤسس علم الاتصال هارولد لا زويل على انه لا يجب العمل بإملاءات الديمقراطية والتي تعتبر بان الشعب هم من يقررون مصيرهم بأنفسهم بل يرى بانه الطبقة المتخصصة هي من يمكنها الحكم وايضا هي ادرى بالمصالح العامة ومن خلال تلك القاعدة الاخلاقية لا بد ومن الضروري عدم اتاحة الفرصة لعامة الشعب وذلك بناء على عدم حكمة احكامهم فدول الشمولية حسب رايه نفس الامر مطبق لاكن الطريقة تختلف فالدولة العسكرية تفرض القرارات بالقوة واذا قوبلت بالرفض فتستعمل الوسائل القمعية من اجل فرض تلك القرارات ولكن في النظام الديمقراطي تستعمل الدعاية والمنطق فالدعاية يقابلها في النظام الشمولي العنف وفرض ذلك بالوسائل القمعية واما في النظام الديمقراطي فيتم فرض كل القرارات بحكمة عكس النظام الشمولي[1].

ويعتر رجال الاعمال عنصرا اساسيا ومؤثرا في جميع المجالات حيث كان من ابرز تأثيراته على الاعلام وذلك من اجل خدمة مصالحه العامة حيث كان رجال المال يبذلون المال من اجل معرفة وايجاد السبل لتعاطي مع المشكلات وذلك من خلال صناعة العلاقات العامة وايضا من

[1] نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق، ص12

خلال الاعلام سيطر رجال الاعمال على الاعلام وذلك من خلال دعم القنوات الاعلامية وكل هذا من اجل حل المشكلات التي تواجههم.

فمثلا حين وقع اضراب عام(1937) لعمال الحديد في غرب بتسليفينا حاول رجال الاعمال التخلص منها وذلك عن طريق توظيف الاعلام وكان كذلك وقد نجحو الى حد بعيد فقد تم اظهار القائمين على الاضراب على انهم مخربون فتم تحويل عامة الجمهور ضدهم فقد اظهر الاعلام بان المضربين على انهم ضد الصالح العام وانهم اشرار ومخربون ويسببون المشاكل وتم إظهارهم على انهم ايضا يهددون الترابط بين فئات المجتمع وقد نجحت هذه العملية الاعلامية الدعائية وتم تطبيقها في العديد من العمليات المماثلة لها للقضاء على الاضرابات وما يميز مي هذه العملية الاعلامية الدعائية كونها ناجحة وبفعالية عالية[1]. ومن خلال هذا المنطلق يتبين لتا بان للإعلام دور كبير في توجيه الآراء وانه يوظف في خدمة رجال المال والاعمال وفقط فقد وضف الاعلام لخمة قضايا لا أخلاقية

تمهيد:

تطرح الديمقراطية الامريكية باعتبار أن النظام الاقتصادي الرأسمالي عموما، على انه النموذج الافضل عالميا، ومن خلاله يتم تنظيم الحياة الاقتصادية وصون حقوق عامة المجتمع، وهذه لنظرية روج لها من طرف الاقليات الرأسمالية واصحاب المؤسسات الكبرى حيث اكدوا على ان هذا النموذج الاقتصادي يثمن المبادرة الفردية وانه الافضل للمجتمع الامريكي، بينما من نظرة تشومسكي يؤكد على العكس من ذلك فيؤكد بان الديمقراطية الاقتصادية، يتوجب ان تكون وفقا لحقوق كاملة والاشتراكية بين البشر، وايضا كذلك لوسائل الانتاج ولهذا نطرح التساؤل التالي:

[1] نعوم تشومسكي ،**السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، المصدر السابق ، ص14.

ماهي العلاقة بين القوة الاقتصاد والسياسة؟ وماهي نظرة تشومسكي للحرية الاقتصادية ؟ وماهي الليبرالية الجديدة في نظره؟

المبحث الاول : القوه والاقتصاد وعلاقتهما بالسياسة

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من بين اقوى دول العالم وكل هذا راجع الى العديد من المقومات التي تمتلكها حيث تعتبر اغنى دولة في العالم وللعديد من السنوات لكن ما يميز الاقتصاد العالمي في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية انه كان متعدد الاقطاب فقد كانت التحالفات عديده ومراكز القوى متعددة فالولايات المتحدة لم تكن القوه الوحيدة والمسيطرة على العالم

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، اصبحت اكبر قوه اقتصادية في العالم [1]، حيث كانت في السابق من بين القوى العالمية لكنها كانت لا تضاهيهم وكل هذا كان قبل الحرب العالمية الثانية، لكن فيما بعدها تغير الامر كليا واصبحت تتزعم العالم وكل هذا راجع ايضا للعديد من العوامل ابرزها تضرر العديد من المجتمعات الصناعية في اوروبا وايضا شرق اوروبا وقد دمر العديد منها كليا بينما في المقابل من ذلك انتعش اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية وبعدها فقد اصبحت تمتلك نصف ثروة العالم.

وتعد بذلك قوة عسكرية كبرى وتتمتع بالعموم بالأمن والسلام حيث تنعم بالاستقرار الداخلي، عكس العديد من دول العالم التي كانت تعد من ابرز القوى قبل الحرب العالمية الثانية، وكل هذا جعل وسهل للولايات المتحدة من ان تدير وتسير العالم باسره و ذلك من خلال مساعدتها من طرف حلفائها والذى اصبح يوصف بحقيقة الزمن الجديدة. ومنه نستنتج ان الولايات المتحدة الامريكية هي الرابح الوحيد والاكبر من الحرب العالمية

[1] نعوم تشومسكي ، **الدولة المارقة** ، تر: أسامة إسبر (ط1؛ السعودية: مكتبة العبيكان، 2004)، ص415.

الثانية وذلك لانعكاساتها الايجابية في شتى المجالات وبالخصوص اقتصاديا على امريكا فبفضل الحرب أصبحت امريكا تتزعم العالم.

وقد اكد على هذه الفكرة الديبلوماسي المعروف "جيرالد هينز" حيث يرى انه بعد الحرب العالمية الثانية هدفت الولايات المتحدة الامريكية الى العمل من اجل رفاهية النظام الراسمالي العالمي وذلك من اجل مصالحها الذاتية اي من اجل نمو اقتصادها ومن اجل اصحاب الشركات الكبرى ورجال المال والاعمال الامريكيين واكد جيرالد هينز ان هذه الصيغة التي اعتمدتها امريكا عادلة الى حد كبير وقد بين ان الراس مالية لا تعني الراس مالية بل تعني وجود مراكز قوة تمولها الدولة وتحميها ومن الشائع عنها انها مستبده ولا تخضع للمحاسبة من طرف القانون والتي قد منحت المحاكم الامريكية العديد من التسهيلات والحقوق[1] ما يمكنها من عدم الخضوع للقوانين والاستبداد.

ومنه يمكننا القول بأن الولايات المتحدة كان من بين ابرز اهدافها في الظاهر السعي وراء رفاهية النظام الراسمالي وايضا حماية مصالح رجال المال والاعمال بالخصوص والسعي من اجل ضمان ارباحهم وقد سخرت الدولة الامريكية من اجل ذلك كافة الوسائل والطرق بل حتى وصل الامر الى تكيف القوانين وفق ما يناسب اصحاب الشركات ورؤوس الاموال.

وقد ندد المحافظون بهذه الإجراءات التي ادت الى ذلك، اي الى سيطرة شركات وقد اعتبروا ذلك الامر على انه نوع من الشيوعية، وايضا رجوع الى الانضمام إلى الاقطاعية كما اكد على ذلك العديد من المفكرين امثال وودرو ويلسن، الذي بين بان هذه الشركات اصبحت تنافس الحكومة نفسها بغض النظر عن سيطرتها على الثروة وغيرها، فقد كان سيطرة الشركات نتاج عن الفشل الحاصل للسوق في اواخر القرن التاسع عشر

[1] نعوم تشومسكي ، **الدولة المارقة** ، المصدر السابق، ص416.

(19) حيث اصبحت هذه الشركات الكبرى تتحكم في ادارة الاسواق وكل هذا من خلال الحقوق والتسهيلات الممنوحة لها، وكذلك تحالفاتها مع الدول القوية[1].

ومنه يمكننا القول بأن الولايات المتحدة الامريكية، سعت بعد الحرب العالمية إلى الحفاظ على مصالحها عموما وبشكل خاص حماية مصالح الشركات الكبرى واصحاب المال ورجال الاعمال، فلم تهتم ابدا باليد العاملة وعموم الشعب و يتبين لنا بان المحافظون رفضوا سياسة الولايات الامريكية في طريقة تعاملها مع اصحاب الشركات ورؤوس الاموال فقد بينوا بان الدولة الامريكية تعتبر خادمة لمصالح فئة محددة، وذلك على حساب عامة المجتمع وسياستها، هذه ادت الى التحكم في الاسواق وانعدم التنافس بسبب السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة والتي تهدف الى حماية وضمان ارباح اصحاب المؤسسات الكبرى واصحاب رؤوس الاموال فقد جعلت السوق متحكما فيه وايضا جعلت السوق يشهد ركودا كبير.

وأيضا في ظل البيروقراطية الدولية التي تدعم القوى الخاصة، حيث أصبحت الدول تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للمجتمع ، حيث يقول نعوم تشومسكي في هذا المقام على أن « المهمة الرئيسية للدول هي جوهريا القاء المخاطرة والكلفة على عاتق المجتمع وخصخصة القوة والربح »[2] ،ويعني ذلك ضمان ربح المؤسسات الخاصة على حساب عامة المجتمع.

ومن أجل الحفاظ على سيادة الدول صيغت العديد من الأفكار السياسية واعتمدت ، ومن أبرزها أنه من حق أي دولة اعتماد أي نظام سياسي خاص بها سواء كان جيدا أو غير ذلك ، وبحيث يكون اختيارها لذلك النظام من منطلق الحرية ولا يكون مفروضا عليها من أي دولة أخرى، فالاختيار يكون من دافع الدولة الخاص ومن دون تدخل خارجي ، حيث يقول تشومسكي «"أما في العالم الخارجي فهذا يعني تدخل القوة

[1] نعوم تشومسكي ، **الدولة المارقة** ، المصدر السابق، ص417.

[2] نعوم تشومسكي ، **الدولة المارقة**، المصدر السابق، ص417 .

الأعلى تمركزا في مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية وتسمى بالقوة العالمية الممركزة بمصطلحات متنوعة بحسب أي مظهر من مظاهر السيادة والحرية يحمله المرء في ذهنه»[1].

ويقصد تشومسكي هنا أن التدخل الخارجي يكون من خلال القوة التي تتزعمها أمريكا حيث من خلالها يتم فرض النظام السياسي لتلك الدول.

ويكون ذلك اي فرض النظام السياسي للدول عبر العديد من الأساليب والطرق، ومن أبرز الوسائل التي اتخذتها أمريكا، البيروقراطية الاقتصادية العالمية، أي من خلال منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغير ذلك [2]، وأيضا الشركات الكبرى التي تسير الاقتصاد العالمي، ويتم من خلال هذه الوسائل اخضاع الدول والهيمنة عليها[3]، وأيضا من خلال الدين فالدين من أبرز الوسائل التي استعملت من اجل ذلك، حيث بقول تشومسكي "الدين سلاح قوي جدا، من أجل السيطرة، ولا يمكن التخلي عنه بالنسبة لحوالي نصف سكان العالم، الأن يدير السياسة الاقتصادية القومية، وبفعالية بيروقراطيون في واشنطن ، أيضا يضع نصف سكان العالم ليس النصف نفسه ولكنه متداخل"[4] فقد بين هنا تشومسكي أن الولايات المتحدة تعتمد على المديونية في اخضاع الدول والسيطرة عليها، فمن خلال الدين يمكن لها فرض هيمنتها على الدول المستدينة، ويتم من خلاله تدمير سيادة الدول فتصبح الدول خاضعة للولايات المتحدة وتفقد سلطتها.

---

[1] المصدر نفسه، ص 437.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] المصدر نفسه، ص ، 438.

[4] نعوم تشومسكي ، **الدولة المارقة** ، المصدر السابق، ص 447.

أما ما يخص مسائل السيادة فيعتبر تشومسكي أنها حددت في مجالين؛ المجال الأول تكون الدول تأمن على مستقبلها بخصوص أمنها من الجانب العسكري بحيث تضمن عدم تدخل أي دولة عسكريا في مجالها الجغرافي وأمة هذا المنطلق تنشأ سيادة الدول ويكون العالم مبني على أساس السيادة.

أما فيما يخص المجال الثاني فحدده تشومسكي من خلال ضمان حدود الدول ذات السيادة من التدخل بكل أنواعه الاجتماعية والاقتصادية منه، فمن خلال هذا المجال تبرز العديد من المسائل، ومن بينها هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات على الاقتصاد العالمي والتي تأدي الى انعدام السيادة وذلك لتغييب أبرز عامل يدل على السيادة وهو عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول فالدولة لا تمتلك السيادة اذا ما كان اقتصادها مرتبطا ومتحكما فيه من طرف أي جهة مثل ما تقوم به شركات متعددة الجنسية[1]. ومنه نستنتج انه لا سيادة لدولة اذا كان احد مجاليها سواء الجغرافي او الاقتصادي مرتبطا بدولة ما او متحكما فيه من اي جهة كانت فالسيادة مرتبطة بعاملين او مجالين رئيسيين وهما المجال الجغرافي والمجال الاقتصادي فيمكننا ان نطلق على دولة ما انها ذات سيادة الا اذا كانت لديها السلطة الكاملة والتامة والحقيقية على مجاليها الجغرافي والاقتصادي

وبالمقابل من ذلك أكد تشومسكي أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية لم تكن تهتم لسيادة الدول، اذ أنه من اجل حفاظ أمريكا على هيمنتها وبقائها قوة عظمى استعملت كافة الطرق والوسائل من أجل ذلك ، فلم تهتم أبدا ولم تكن تراعي سيادة الدول اطلاقا هي وغيرها من دول أوربيا ومن بينها بريطانيا حيث بعد الانقلاب الذي شهده العراق تشاور وزراء الخارجية البريطاني سيلوين و الامريكي جون فوستر[2].

[1] المصدر نفسه، ص 438.

[2] نعوم تشومسكي ، **النظام العالمي القديم والجديد** ، مصدر سابق، ص 288.

فالأسس حول الخيارات السياسية المتاحة للبلدين من أجل ضمان استقرارها المالي، ومن أجل انتعاش الاقتصاد البريطاني والأمريكي، فقد كان من بين الخيارات التي طرحت احتلال بريطانيا للكويت من أجل السيطرة على النفط الكويتي مع الحفاظ على استقلالها شكليا وتحويلها الى محمية بريطانية بحيث لا تقوم بريطانيا باحتلالها مباشرة لكن في المقابل من ذلك جعلها خاضعة وتحت السيطرة البريطانية التهميش.

ومنه نستنتج ان الدول الغربية وامريكا لم تكن تراعي لسيادة الدول اطلاقا وكان شغلها الشاغل ضمان استقرارهم المالي والسياسي وضمان الهيمنة على العالم وبالخصوص امريكا فقد كانت تهدف من خلال ذلك الى ابقاء هيمنتها على العالم وفرض سلطتها كذلك.

وقد اكد وزير الخارجية البريطاني الحاجه الماسة لاحتلال الكويت من اجل ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي لبريطانيا وفي المقابل من ذلك أكد تضامنه مع الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها هي كذلك، على دول الخليج من أجل بسط نفوذها على حقول النفط، فقد اكد على ضرورة ان تكون حقول النفط في الكويت ودول الخليج في أيدي امريكا ولندن وجعلها بعيدة كل البعد عن أيدي القوميين في تلك الدول فقط كانت أهداف الغرب تتمثل في للوصول الى الاستثمار، في حقول النفط الأمريكية في استخراجه بوفرة ومن أجل العملة البريطانية ومنع انتشار الشيوعية كذلك، حيث أنه اذا لم تستثمر بريطانيا في حقول النفط الخليجية فأنها ستخسر استقراراها المالي، فكانت بريطانيا تعتبر ان الاستثمار في ذلك حتمية لا يمكن الاستغناء عنها من أجل ازدهارها اقتصاديا[1].

ومنه نستنتج ايضا انه بسبب الظروف الاقتصادية في الدول الغربية تم نهب ثروات دول شرق اسيا فمن بين ابرز اسباب انتهاكها لسيادة الدول تلك الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بيها الدول الغربية.

[1] نعوم تشومسكي ، **النظام العالمي القديم والجديد**، مصدر سابق ، ص289.

وقد دعمت الولايات المتحدة البريطانيين في استخدامهم القوة من أجل بسط نفوذهم على عقول النفط في الكويت وفي المقابل من ذلك أكد البريطانيين، انه لابد أن تبقى الكويت تحت حمايتها، ولو منحتها الاستقلال بالاسم لأنه حسب ما يزعمون اذا أعطيت الكويت الاستقلال التام، سيفتح المجال للدول التي تتزعمها القومية من اجتياحها ومما قامت بريطانيا به في فترة بسطها الحماية على الكويت هي منع وصول الافكار القومية لديهم كما كان مخطط له مسبقا، وفي مطلع السبعينيات سعت الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لديها و ذلك من خلال الاعتماد على النفط الخليجي وايضا على رؤوس الاموال العربية فمن خلالها تم دعم الشركات الكبرى وايضا البنوك[1].

ومن خلال ما تقدم به تشومسكي يتبين لنا ان الولايات المتحدة من بين الدول الداعمة للاستعمار والراعية له و كل ذلك من اجل الحفاض على مصالحها ومصالح حلفائها رغم ادعائها بانها حامية للدمقراطية وتحافظ على مبادئها السامية الا ان افعلاها تثبت عكس ذلك فالولايات المتحدة الامريكية لم تحترم سيادة الدول فقد كانت تقوم بدعم الاستعمار من اجل مصالها الخاصة الضيقة.

المبحث الثاني: الليبرالية الجديدة والنظام المعولم

تعرف الليبرالية الجديدة بأنها نظام سياسي واقتصادي هو الذي يتيح للمؤسسات الخاصة، السيطرة على حد كبير من الحياة الاجتماعية وفي جميع البلدان وبذلك فتعتبر طريقة سياسية واقتصادية للسياسات والتي تتيح الشركات الخاصة السيطرة والتحكم في أكبر قدر ممكن من الاستثمارات في شتى بقاع العالم وذلك خدمة لتجار والمستثمرين، و الشركات الكبرى وقد اقترن اسمها في البداية بريغان وتاتشر وأصبحت خلال القرنين الماضيين النهج السياسي والاقتصادي المهيمن كونيا. ومنه نستنتج بان الليبرالية ماهي الا طريقة تسهل على الشركات

[1] المصدر نفسه، ص290.

الاستغلال والهيمنة على العمال وبطريقة غير مصرح بها اي استغلال للطبقة العاملة بطريقة غير مباشرة ومن خلالها يتم تحقيق ارباح كبرى .

وقد تبنت الليبرالية من طرف العديد من الأحزاب السياسية اليمينية منها واليسارية، والتي كانت تخدم بشكل خاص رجال المال والأعمال والمستثمرين والشركات الكبرى باستثناء البعض من الاطارات الذين ينتمون الى رجال الاعمال ويعتبر مصطلح الليبرالية الجديدة مصطلح غير معروف الى حد بعيد وغير متداول من قبل الشعب، وبالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومنه نستنتج ان الليبرالية وسيلة اتخذا منها اصحاب المؤسسات الكبرى ورجال المال وسيلة للكسب الغير مشروع والغير منطقي وذلك على حساب العمال وعامة المجتمع وتم كل هذا من خلال هيمنة اصحاب المال ورجال الاعمال على السلطة الحاكمة وكل ما له علاقة ومرتبط بها من احزاب وغير ذلك.

وتعتبر الولايات المتحدة المبادرات الليبرالية الجديدة سياسات في السوق الحر والتي تثمن المجهود الخاص والمبادرات في مجال الأعمال وغير ذلك، وترفض كل اشكال البيروقراطية والتماطل في العمل، وأيضا رافضة للحكومات التي لا تحسن تسيير، والتي لا تأتي بما يخدم أهدافها، حتى ولو توفرت لديها الغاية في ذلك[2].

ومن خلال ما سبق، نستنتج بان الولايات المتحدة تعتبر داعمة لهاذه السياسة ويظهر ذلك من خلال تبنيها لهاذه السياسة فقد دعمت اصحاب المؤسسات الكبرى ورجال المال وسهلت لهم طرق الكسب من خلال تبنيها لهذه السياسة.

---

[1] نعوم تشومسكي ، **الربح مقدم على الشعب** ، تر لبنى نجيب ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص 9

[2] نعوم تشومسكي ، **الربح مقدماً على الشعب** ، تر: لمى نجيب ،(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب ،2011) ص 9 .

وقد دعمت الليبرالية الجديدة من طرف الشركات الكبرى، حيث وضفت من أجلها حملات ادعائية لها لمدة طويلة من الزمن وبعد ذلك أصبحت الليبرالية لا تحتاج للدفاع عنها أو لتبرير أفكارها كتخفيف الأعباء الضريبية على الأغنياء، وأيضا كل ما يتعلق بالقوانين التي تدعو للحفاظ على البيئة وكذلك كل ما يتعلق، بالمساعدات الاجتماعية، وقد أصبح كل تداخل في شؤون الشركات الكبرى وبالخصوص ما تعلق بهيمنتها، على عموم المجتمع مدعيات للريبة بالضرورة، لأنه يعتبر تدخل في شؤون السوق الحر والذي يعتبر بأنه الطريقة الأمثل والوحيدة للتوزيع، ومنه نستنتج من خلال دعم الشركات الكبرى لسياسات الليبرالية وذلك من خلال الدعاية والترويج لها أصبحت مستساغة لدى عامة المجتمع وتم تبني ورضى عامة المجتمع على ذلك.

تعد الليبرالية أعدل نهج وأكثر ديمقراطية ويعتقد دعاتها اي الليبرالية الجديدة أنهم بدعمهم السياسات التي تخفف الأعباء على الاغنياء يقدمون خدمة للفقراء والبيئة، ولكن من خلال هذه السياسات الاقتصادية لها عواقب عظيمة وعلى جميع الاصعدة حيث تؤدي الى انعدام العدالة والمساوة الاجتماعية والاقتصادية. وأيضا من خلالها يتم التأثير سلبا على أفقر الأمم والشعوب، بالإضافة الى التأثيرات على البيئة وعلى الاقتصاد العالمي، فهي تدعم وتحقق الأرباح للأغنياء لا غير، في حين يرى أنصار النهج الليبرالي أنه من خلالها ستعم حياة الرفاهية لدى عامة الشعب، من خلال عدم التدخل في سياستها التي تنتهجها الليبرالية الجديدة[1] ومنه نستنتج انه من خلال هذه السياسة اصبحت الحقوق غير محفوظة وانعدمت المساواة وتم تكريس الطبقية وزيادة الفروقات الاجتماعية.

[1] نعوم تشومسكي ، **الربح مقدماً على الشعب** ، مصدر سابق ص 10.

ويرى المدافعون عنها أنه لا يوجد بديل عن الليبرالية في كل المجتمعات كالشيوعية الاشتراكية وحتى الديمقراطية فشلوا على حد تعبير دعاة الليبرالية، التي قبلتها معظم المجتمعات المدنية لدول العالم واصبحت النهج الوحيد القائم في العديد من الدول[1] .

ومن أبرز المناهضين لليبرالية نعوم تشومسكي والذي يعتبر من أبرز الشخصيات المنظرة للديمقراطية، والداعية لقيام دمقراطيات حقيقية ومؤسسة على مبادئ ونظم سامية، حيث كان ضد الليبرالية الجديدة ورافض لمبادئها[2] .ومناهضا لكل ما تحمله ويعتبر بأنها صيغة تقوم على القلة الغنية التي تهدف الى تثبيط الأغلبية السياسية بقوتها المدنية، وانتقد السوق الحر لأنه يدعي فكرة المنافسة لكنه قائم على تدعيم الأغنياء وتعزيز وجودهم في مركز الاقتصاد وتجاهل الفقراء، وتهيمن عليه الشركات الكبرى فهي تسيطر على معظم أسواقه فبالتالي لا توجد منافسة في السوق والذي تتغنى به السياسة، لأنها الداعم الرئيس لأنظمة الحكم والتي في الواقع قائمة على أسس لا ديمقراطية، ويعتبر تشومسكي أنه مادام الاقتصاد العالمي مرتبط بهذه الشركات العالمية فانه يحد ويمنع من اقامة نظم ديمقراطية مستقلة.

ومنه نستنتج ان اصحاب الشركات الكبرى واصحاب المال ورجال الاعمال من خلال ترويجهم لليبرالية لاقت ترحيبا بها لدى عامة المجتمع الا انها قوبلت بالرفض من طرف الرامين لقيام دمقراطية حقيقية امثال تشومسكي الذى كان من بين ابرز الناقدين لها والرافضين لسياستها وقد بين تشومسكي ذلك من خلال تأكيده على انها تخدم الفئة القليلة وفقط وذلك على حساب عامة المجتمع وهوا كذألك فهي سياسة تخدم طبقة معينة وهي اصلا اوجدت من اجل ذلك وقد قامت بتحقيق ما كان يهدف من اجلها حيث تم توفير الحماية للملاك وتم الهيمنة على العمال وتم كسب رجال الاعمال على حسابهم .

2-المصدر نفسه، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص 14.

فحسب وجهة نظر الليبرالية فان أنظمة الحكم غير مؤهلة ولا تملك الكفاءة ومن الواجب تقييدها كي لا تقوم بالحاق الضرر بالسوق الحرة، لكن أنظمة الحكم تدعم الشركات الكبرى وتقدم مصالحها على حساب جهات عديدة ورغم الشركات الكبرى تتغنى بالنهج الليبرالي لكن في الواقع تهدف الى التخلص من دفع الضرائب وحماية اسواقها من المنافسة وايضا ان لا تقوم الحكومات بإجراءات تحد من مصالح رجال المال والاعمال فالليبرالية الجديدة لا تحتاج الى التظاهر بدعمها للمصالح العامة غير المصالح الخاصة للشركات وهذا حسب نضرة تشومسكي[1].

وقد اكد أيضا بان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بممارسة الضغوطات على العديد من دول العالم من اجل كسب استثمارات وتحقيق الصفقات التجارية و ذلك خدمة لمصالح الشركات الكبرى حيث تسهل عليها الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات دول العالم وكل هذا دون القيام بالتزاماتها تجاه تلك الشعوب[2] ومنه نستنتج ان الدولة اصبح متحكما فيها من طرف رجال المال واصحاب المؤسسات الكبرى فأصبحت تطبق كل ما يملى عليها من طرفهم وكان ذلك من خلال ما يسمى باللبرالية.

ولقد كان للإعلام دور في عملية الترويج لها، فتعتبر وسائل الاعلام داعمة لها رغم انها في الاصل تابعة لتلك الشركات الكبرى فكانت تقوم بصناعة ما يصطلح عليه بالوهم وذلك من خلال جعلها الامر المرفوض والغير معقول جعله مقبولا لدى عامة الشعب وقد وصف تشومسكي النظام الليبرالي الجديد بانه نضام يقوم بالسيطرة على اقتصاد الدول والمؤسسات السياسية والصحافية وايضا الثقافية وقد طغى وادى ذلك الى توليد شعور لدى القراء باليأس والاستسلام[3].

---

[1] نعوم تشومسكي **غريزة الحرية** ، تر : عدي عزبي مؤيد النشار ، (دمشق ، دار ممدوح عدوان للنشر ، 2017) ص 17.

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] نعوم تشومسكي، **غريزة الحرية**، المصدر السابق، ،ص18.

ومنه نستنتج انه من خلال سياسات النظام الراس مالي الذي يدعم فئة محددة على حساب عامة المجتمع اصبحت تلك الفئة تسيطر على كل مناحي الحيات فقد فرضت هيمنة كبرى على عامة الشعب من عمال الي الدولة نفسها حيث اصبحت تسير من طرفهم وايضا الاعلام كذلك فقد فرضت الليبرالية الجديدة واقعا غير مقبول ولا انساني وكل ذا بسبب اثارها على كافة مجريات الحيات

المبحث الثالث الحرية الاقتصادية عند تشومسكي

تتمثل الحرية الاقتصادية عند تشومسكي في نزعة الفوضوية والتي تعتبر نزعة تكافح من اجل التخلص من الوصاية الفكرية لشتى المؤسسات الدينية منها والحكومية وايضا اقامة العلاقات بين الناس على اسس فردية حرة وان يكون الشعب متحرر من اي سلطة فهي تثمن القدرات وتدعم الطاقات والمواهب وتسعى الى ايصالها لمبتغاها وترى بانه كلما قلت الوصاية والسلطة برزت الكفاءة[1].

ومنه نستنتج ان هذه السياسة الجديدة تهدف الى التخلص من الهيمنة والاستعباد الغير مباشر من طرف السلطات التي تتحكم في الشعب والعمال خصوصا وتهدف الى فرض واقعا مغايرا لما كان عليه العالم سابقا فتهدف الى الحفاض على قيمة الانسان والى الحفاض والسعي من اجل كسب العمال لحقوقهم المسلوبة منهم بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال المؤسسات وايضا سلطة الدولة فهذه الحركة يمكن اعتبارها بانها تسعى الى ترسيخ قيم الديمقراطية عموما وبناء العلاقات على اساسها والحفاض على انسانية الانسان والتي تعتبر الشيء الرئيسي والمغيب فعليا بفعل بعض السياسات التي فرضت على الشعب.

وقد بين تشومسكي ان النزعة الفوضوية تم رفضها من طرف العديد من المفكرين و ذلك باعتبارها فكرة طوباوي وأيا تتعارض مع الواقع لكن في المقابل من ذلك يرى انه يمكن الدفاع عن هذه النزعة من خلال

[1] نعوم تشومسكي ،**غريزة الحرية** ، المصدر السابق ص 76

الاهتمام بتفكيك السلطات والاضطهاد القائم لعديد من العقود من الزمن و ذلك من اجل التطور الاقتصادي والحد من العجز المادي[1].

واكد على ضرورة تطوير هذه النزعة فيما يوازي التطور التاريخي للجنس البشري وبشكل يتيح ويستجيب لمتطلبات العصر وقد بين بان اهم مسالة في العصر المعاصر تخليص الناس وتحريرهم من الاستغلال الاقتصادي والاستعباد السياسي والاجتماعي. ومنه نستخلص من اجل اعادة الاعتبار للعمال ومن اجل اعطائهم كافة حقوقهم لابد من تفكيك السلطات التي تتحكم في العمال وتحد من حقوقهم والتي من خلالها اصبح العمال مستعبدون فحين تفكك السلطات يتحرر العمال ويصبحوا ينتجوا بأنفسهم ويسيرو انفسهم بأنفسهم.

ومن خلال هذا المنطلق يتحرر العمال ويتمكن العمال من تسويق منتجاتهم بحرية دون قيود او ضرائب وابضا يتمكن عامة المجتمع من شراء ما يريدون بأسعار مناسبة وغير مرتفعة لان السوق اصبح حرا وغير متحكم فيه من السلطات ومن اصحاب المؤسسات الكبرى وغيرهم فالفوضوية نزعة نحو الانسانية ونزعة تهدف لبناء ديمقراطية حقيقية

ويرى تشومسكي ان مشكلة الاستغلال بكافة انواعه هو مشكلة العصر ولابد ومن الضروري توفير الحل لذلك، والحل لا يكون من خلال ممارسات سلطات الدولة وايضا ليس من خلال تلك الممارسات البرلمانية وانما يكون الحل من خلال اعادة هيكلة الحيات الاقتصادية من جديد ككل من الاساس الى اعلى هرم فيها وان تكون ذلك من خلال البناء على الاسس الاشتراكية في ذلك وهته المهمة حسبه تكون من خلال المنتجين انفسهم ولا احد يمثلهم حيث يعتبرهم تشومسكي انهم العنصر الوحيد المؤهل لذلك اي مؤهل لبناء واعطاء القيم التي من خلالها يصنع مستقبل زاهر لهم، ويجب عليهم تخليص العمال من القيود المفروضة عليهم وتحريرهم

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من جميع انواع الاستغلال وايضا تحرير المجتمع من مختلف المؤسسات وتلك الإجراءات التي تفرضها السلطة وفتح المجال لتحالف العمال من رجال ونساء من اجل التعاون والتخطيط لما يخدم مصالحهم و ذلك من اجل تحقيق تلك الغايات والاهداف [1].

ومنه نستنتج من اجل انهاء ذلك الاستغلال المفروض من طرف اصحاب المال واصحاب المؤسسات الكبرى لابد كأول خطوة تحرير العمال من سلطات المفروضة عليه وحتى سلطة الدولة ويكون العمال غير خاضعين لأى سلطة كانت حيث يمكن تحرير العمال وفق الرؤية الاشتراكية الحقيقة الغير محرفة والتي تدعو الى قيم الحرية والعدالة وايضا تدعو الى انهاء اى سلطة كانت وجعل العمال يمثلون انفسهم بأنفسهم ومن خلال الرؤية الاشتراكية يمكن تحرير العمال من الاستغلال المفروض عليهم .

وبين تشومسكي انه لن يتم تحرير العمال من جميع القيود الا من خلال اخذ العمال لراس المال والمتمثل في الموارد الاولية وادوات العمل وقد كان يتطلع الي قيام ثورة اجتماعية تخلص العمال من الاستغلال الكبير الذى يشهدونه من طرف سلطات الدولة وايضا الملاك واصحاب المؤسسات ومن اجل التمهيد للثورة لابد على نقابات العمال التخطيط لمستقبل تتجسد فيه بنية المجتمع لا ابتكار الافكار وفقط .

ويرى النقابيون الفوضويون ان النظام الاقتصادي الاشتراكي يتحقق من خلال تعاون وتحالف العمال ضمن جميع انواع الانتاج وفي كل اصنافه الفكري اي الإداري والجسدي اي ما تعلق بالجانب الانتاجي وبذلك يصبح المنتجين هم انفسهم من يقوموا بإدارة المصانع وتكون هذه المجموعات والمصانع غير خاضعة لأي سلطة ما فتكون مستقلة وتقوم بالإنتاج والتوزيع بما يخدم الصالح العام ويكون ذلك استنادا على اتفاقيات حرة[2]ومن خلال هذا المنطلق نستنتج ان النضرة الفوضوية لدى تشومسكي بنيت وفق النضرة الاشتراكية الحقيقة

---

[1] نعوم تشومسكي ،**غريزة الحرية**، مصدر سابق، ص 77.

[2] نعوم تشومسكي ،**غريزة الحرية**، المصدر السابق، ص78.

التي دعا اليها ماركس، والتي من خلالها يتم الحفاض على حقوق العمال والحفاض على حقوق الشعب ككل فمن خلال النظرة الاشتراكية الحقيقية فقد بنى تشومسكي جل افكاره وبالخصوص ما تعلق بالجانب الاقتصادي تتحقق العدالة وتصان قيمة العمال وتحفظ حقوقهم، وذلك لان الاشتراكية الحقيقة التي دعا لها ماركس يمكن من خلالها تحقيق الديمقراطية ويمكن وفقها تحقيق الحرية والعديد من القيم النبيلة وهذه النظرة التي تأثر بها تشومسكي حيث كان يدعو الى نفس ماكنت تدعو ايه وهي انهاء اي سلطة كانت وانهاء الدولة ككل ومن خلال هذا المنطلق تتحقق الحرية وتتحقق انسانية الانسان وتتحقق كل حقوق العمال حيث يصبح العمال غير خاضعين لأى سلطة ويمكنهم بسط ايديهم على وسائل الانتاج ويصبحون يمثلون انفسهم بأنفسهم وعندما يصبحون كذألك تحفظ حقوقهم وتتحقق انسانيتهم ويتخلصون من الهيمنة التي كانت مفروضة عليهم من طرف اصحاب المال واصحاب المؤسسات الكبرى

وقد كان تشومسكي من بين الرافضين لفكرة الثورة ضد الدولة من اجل تنحيتها فالثورة الديمقراطية لا يمكنها ان تحقق المثل اليسارية فالاستيلاء على الدولة لا يمكن ان يحقق مطالب الثورين وقد اكد ايضا على ان النظام الراس مالي الصناعي اصبح على شكل منظومة للظلم في حين ان الاشتراكية التحررية على العكس من ذألك قامت بصون المثل التحررية الكلاسيكية ورفضت تدخل الدولة باي شكل من الاشكال في الشؤون الاجتماعية وتم استبدال تلك القيود الاجتماعية الى روابط اجتماعية من خلالها يتم ممارسة العمل بحرية[1].

ومن خلال هذا المنطلق نستنتج ان فكرة الثوة غير صائبة لا نها لا يمكن من خلالها تحقيق ما تهدف اليه، فالثورة لا يمكن من خلالها تحقيق الاهداف المسطرة حيث لا يمكن بلقوة تغير الى الافضل فالثورة لا تحقق المطالب انما تؤدي الى قيام حكومات تمارس نفس الامر التي كانت تقوم به السلطة التي سبقتها مثل

[1] نعوم تشومسكي ،**غريزة الحرية**، المصدر السابق، ص82.

ما حدث مع الثورة البلشفية ويمكن تحقيق تلك الاهداف دون ثورة فمن غير المعقول ان تؤدي الثورة على الدولة الى تحقيق الاهداف المسطرة انما يجب الغاء السلطات العليا وسلطة الدولة دون ثورة واحلال محلها الروابط الاجتماعية لتسير الشؤون العامة للدولة.

واما بخصوص الانتاج الراس يتميز بالعمل الماجور وغياب التنافسية والملكية الفردية حيث وصفها تشومسكي بانها غير انسانية في حين اعتبر ان الاشتراكية التحررية هي تمثل المثل الليبرالية واعتبر بان من المناهضين للرأسمالية الفوضوية فقد ناهض الفوضويون ذلك لان الفكر الراس مالي يقوم على استغلال الافراد والهيمنة عليهم وتعتبر ايضا الفوضوية الجناح التحرري للاشتراكية، وذلك لقيامها على مبدا الحرية فالاشتراكية تقوم على قاعدة اما ان تكون حرا او الا تكون وقد كان تشومسكي يدعو الفوضويين الى رفض ومعارضة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وايضا تلك الهيمنة المفروضة على العمال والتي هي من اسس هذا النظام وكذلك تنافيها مع المبدأ القائم على العمل بحرية وتحت اشراف المنتجين انفسهم في حين على العكس من ذألك تهدف الاشتراكية الى بناء مجتمع لا يكون فيه العمل وسيلة للعيش والكسب وانما العمل في ضللها اصبح ارغم واسمى غاية في الحيات والذى لا يمكن الوصول الى ذلك في ضل الاحتكام لعامل السلطة الفوقية في النظام الراس مالي.[1]

ومنه نستنتج ان النظام الراس مالي يقوم على الهيمنة والاستغلال حيث يقوم اصحاب المال ورجال الاعمال من استغلال العمال واستنزاف امكانياتهم باجر زهيد حيث ان النظام الرأس مالي يدعم الاغنياء ويزيد من فقر الفقراء وهذا النظام قائم على الهيمنة على العمال ويحد من حريتهم وعلى العكس من ذلك فانضمام

[1] نعوم تشومسكي ،**غريزة الحرية**،، المصدر السابق، ص83.

الاشتراكي الحقيقي يمكن من خلاله الحفاض على حقوق العمال وذلك من خلال المبادئ التي يقوم ويتأسس عليها ومن بينها الغاء جميع السلطات والغاء سلطة الدولة على الشعب وبحيث الشعب يحل محل الدولة.

وقد كان تشومسكي يدعو الفوضوين الى عدم معارضة طريقة العمل فحسب بل الى رفض التخصص الذى يؤدي الى الملل والناتج بالضرورة عن التطور الكبير الذي شهدته وسائل الانتاج حيث يقول تشومسكي «تحول العامل الى شبه انسان وتحط من شانه ليصبح مجرد ملحق بالألة كما تحيل عمله عذابا يدمر المعنى الجوهري من ورائه كما تقى الامكانيات الفكرية الكامنة في سيرورة العمل طردا مع ادراج العلم كقوة مستقلة فيه [1].»

ويؤكد تشومسكي من خلال قوله هنا، ان وسائل الانتاج الحديثة تفقد العامل قيمته بحيث يصبح على شكل جزء منها وفقط، وايضا تؤدي الى الجمود الفكري لديه وتحد من امكانياته واكد أيضا ان هذا الحال ليس بحتمية في التصنيع وانما من سمات الانتاج الراس مالي ودعي الى استخدام تلك الوسائل بما يحفظ قيمة العمال واستعمالها لها بشكل قويم من اجل عدم جعل الانسان مرتبط وملحق بالألة فقط فقد دعي الي تعزيز قيمة العامل من خلال تلك الوسائل المتطورة.

برغم من كل شساعة الإنجاز ومشروع تشومسكي غزارة فكره السياسي، الذي حققه في كل مجالات المتعلقة بالإنسان المعاصر، إلا أنه لم يؤسس تأسيس فعلي واقعي للديمقراطية، بل نعدها مناشدة وفلسفة إرشادية تشومسكية تناضل إلى التحلي بالقيم الإنسانية وفهم الواقع العالمي بمجريات المثالية بعيدة كل البعد عن الواقعية السياسية التي تنادي بها الليبرالية الكلاسيكية. فهي تدفع كل من المثقفين والمفكرين السياسيين والاقتصاديين إلى تبني روح الديمقراطية والمسؤولية والحرية داخل المنظومة السياسية وبأخص العالمية لحماية

[1] نعوم تشومسكي، **غريزة الحرية**، مصدر سابق، ص84.

الإنسانية وتوفير أجيال قادمة تؤمن بفلسفة الأممية التحررية وتغير العالم إلى نموذج أكثر ديمقراطية بفعل طبيعة البشرية وتناغمها مع نضالات إنسانية تقدمها الجماهير والرأي العام العالمي بغاية التطلع إلى رؤية مستقبلية أكثر تفاؤلا وخيرية مناقضة للعوائق ومراوغات السلطوية والخطابات السياسية غير ديمقراطية.

إلا أن الجديد المضاف لفلسفة تشومسكي في مجال الديمقراطية هي توعية الجمهور وحمله على معرفة الدعاية والترويض السلطوي، وتبيان ذلك لعامة المجتمع حيث فضح تشومسكي سياسات الدول واكد على عدم ديمقراطية أنظمة الحكم حول العالم وبين انه لا توجد ديمقراطية حقيقية انما تزيف للحقائق وفقط وان الشعب لا دور له في الحياة السياسية ايضا، انما يعتبر مشاهدا وفقط حيث انه لا يمكنه اختيار الرجل المناسب وذلك لعدم ديمقراطية أنظمة الحكم وكذلك السياسات التي تعتمدها الدول في ذلك مرتبطة ارتباط وثيق بمصالح الشركات الكبرى وتعمل الدولة على خدمة تلك المصالح لا غير ولا تعمل من اجل عامة الشعب.

ويبين تشومسكي أيضا بأن سلطة الدولة متحكم فيها من طرف تلك المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التأثير على الانتخابات بواسطة العديد من العوامل والتي من ابرزها الدعاية والاعلام الذي من خلاله تتم العديد من الامور الا ديمقراطية حيث بواسطته يتم توجيه الرائي العام والتأثير على عامة الشعب وتوجيههم نحو غايات محددة وذلك من خلال فبركتهم وتزييفهم للحقائق واعطاء معلومات مغلوطة كذلك فيتم فرض أنظمة تخدم مصالحهم وذلك من خلال لجان الدعاية والاعلام وغيرها من الوسائل المعتمدة في السيطرة على السلطة من اجل خدمة مصالحهم الخاصة على حساب عامة الشعب.

ويؤكد تشومسكي بأن لاصحاب المال والمؤسسات الكبرى تأثير على الديمقراطية عموما حول العالم، وعلى الشعب عامة، وذلك بواسطة الدولة فمن خلال تأثيرهم على الحكم خصوصا وهيمنتهم على عامة الشعب وذلك من خلال فرض أنظمة وسياسات تخدم مصالحهم وفقط حيث تزيد من ثرائهم وتزيد من فقر عامة الشعب

بل ادت الى استغلالهم وادت الى استعبداهم، حيث ان عامة الشعب يعملون واصحاب رؤوس الأموال يملكون ويزداد ثراؤهم.

ومن خلال هذه التحليلات بين تشومسكي زيف الانظمة التي تدعي الديمقراطية وتدعي الدفاع عنها وبيّن عدم وجود اية قرائن تبين ذلك من اجل بناء ديمقراطية حقيقية؛ وضح تشومسكي ذلك من خلال فلسفته المبنية على الاشتراكية الحقيقية الاولى الغير مزيفة التي تدعو الى الغاء جميع السلطات وجميع الاشكال الهرمية وبذلك يصبح الشعب يسير نفسه بنفسه ويكون ذلك من خلال ما بينه تشومسكي من خلال الجمعيات والنقابات والاعراف الاجتماعية وبذلك لا تكون هناك هيمنة من اية سلطة ما ومن خلال هذه الاسس تتشكل الديمقراطية الحقيقية .

1) المصادر باللغة العربية :

1- . نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام** ، تر: عادل المعلم ، ط1؛ القاهرة، دار الشروق، 1998

2- ــــــــــــــــ، **الدولة المارقة**، تر: أسامة إسبر، ط1؛ السعودية: مكتبة العبيكان، 2004

3- ــــــــــــــــ، **الربح مقدماً على الشعب**، تر: لمى نجيب، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2011

4- ــــــــــــــــ، **النظام العالمي القديم والجديد**، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، ط1؛ مصر: دار النهضة، 2007

5- ــــــــــــــــ، **السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، تر: أميمة عبد اللطيف، ط1؛ القاهرة: دار الشروق الدولية للنشر، 2003.

6- ــــــــــــــــ ،**غريزة الحرية**، تر: عدى عزبي مؤيد النشار، دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر، 2017

7- ــــــــــــــــ، **أشياء لم تسمع أبدا**، تر: أسعد الحسين، ط1؛ سوريا: دار نينوى، 2010

8- ــــــــــــــــ، **الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعكي، ط1؛ لبنان: دار الكتاب العربي، 2007

2-المصادر باللغة الانجليزية :

9- Noam Chomsky, Power and Ideology, New York, Library of Congress for Printing and Publishing, 1st Edition, 2015.

10-

3) المراجع باللغة العربية :

10- بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظريات الاتصال والإعلام** ، ط1؛ الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

11-ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

12-مصطفى شاب، **النظريات و مذاهب السياسية**، ط1؛ القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1958.

13- محمد خيرات يوسف، **مؤشرات التقييم الاعلامي**، ط1؛ القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر، 2015.

14- صلاح محمد عبد الحميد، ممدوح منير الشامي، **الإعلام السياسي**، ط2؛ القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر، 2012.

4) معاجم وموسوعات :

15-أحمد مختار عمر ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، ط1 للبنان بيروت ، دار الشرق، 2000 .

16- صالح الرقيب ،**اقلام الصحافة**، غزة فلسطين كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية للنشر ، مجلة- الدراسات-الإعلامية-العدد-الثامن، 2004 .

16-أندري لالاند، **الموسوعة الفلسفية**، تر: خليل أحمد خليل، (بيروت: عويدات للنشر والتوزيع،2008، ج1

5) رسائل العلمية :

17-مهيرة خديجة ، **فلسفة العولمة في فكر نعوم تشومسكي**، باتنة ، جامعة محمد خيضر ، مذكرة ماجستير،2012.

6) الإنترانت :

-18 https://www.arageek.com/bio/noam-chomsky.

-19htts:// areq.net.

المحتوى	الصفحة
الإهـــــــــداء.	
الشـــــــكـــر.	
مقـــــــدمـــة.	
الفصل الأول : الفلســـــــــــــفة السياســـــــــية عنـــــد تشومســـــــــــكي	
المبحث الأول :الديمقـــــــــــراطية واللاديمقـــــراطـــــــــية .	

المبحث الثاني : الديمقـــــراطـــــية والعولـــــــمة.	
المبحث الثالث :الإعـــــــلام والديمقـــــراطـــــــية	
الفصل الثاني : الاقتصـــــــــاد السياســـــــي عنـــــد تشومســـــكي	
المبحث الأول: القـــــوة الاقتصـــــادية وعلاقتـــــها بالسيـــاســـة.	
المبحث الثاني : النيوليبـــــرالية ضمن فـــــلسفـــــة تشومســـــــكي .	
المبحث الثالث : الحـــــــــرية الاقتصـــــادية عند نـــــعوم تشومســـكي.	
خـــاتمـــــــة	
قائمة المصادر والمرجع .	